



Distr.
RESTRICTED
UNEP/IG.23/4
19 December 1980
ARABIC
Original: ENGLISH



برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



الاجتماع الثاني للأطراف المتعاقدة في اتفاقية
حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث
وبروتوكولها المتعلقين بذلك ، والاجتماع
الدولي الحكومي للدول المشاطئة للبحر
الأبيض المتوسط لاستعراض خطة العمل

كان ، ٢ - ٧ آذار / مارس ١٩٨١

تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ خطة
عمل البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٨١

تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ خطة عمل
البحر الأبيض المتوسط في عام ١٩٨٠

الفقرات

فهرس المحتويات

اختصارات الأسماء بالأحرف الأولى

٨ — ١	أولا — مقدمة
٢٣ — ٩	ثانيا — الاتفاقية الاطارية والبروتوكولان الملحقان بها
٥٧ — ٢٤	ثالثا — البرنامج المنسق لرصد وبحث التلوث في البحر الأبيض المتوسط
٦١ — ٥٨	رابعا — المركز الاقليمي لمكافحة التلوث بالنفط
٦٥ — ٦٢	خامسا — معايير الجودة البيئية
٨١ — ٦٦	سادسا — الخطة الزرقاء
١١٤ — ٨٢	سابعا — برنامج الأعمال ذات الأولوية
٨٩ — ٨٦	— الموارد الحية البحرية — الاستزراع المائي
٩٥ — ٩٠	— ادارة الموارد المائية
١٠١ — ٩٦	— مصادر الطاقة المتجددة
١٠٥ — ١٠٢	— المستوطنات البشرية
١٠٨ — ١٠٦	— حفظ التربة
١١٢ — ١٠٩	— السياحة
١١٤ — ١١٣	— موجز الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في برنامج الأعمال ذات الأولوية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، وآثارها المالية
١٢٢ — ١١٥	ثامنا — المناطق والموائل والأنواع المتمتعة بحماية خاصة
١٢٦ — ١٢٣	تاسعا — مسائل أخرى
١٥٦ — ١٢٧	عاشرا — الترتيبات المؤسسية والمالية

- المرفق الأول — تواريخ التصديق على الاتفاقية والبروتوكولين المتصلين بها
- المرفق الثاني — وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومراكز الأنشطة الإقليمية • الحالة الوظيفية بتاريخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠
- المرفق الثالث — قائمة بالاجتماعات التي اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في رعايتها والمتصلة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط
- المرفق الرابع — الصندوق الاستئماني الإقليمي لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث • مركز المساهمات لغاية ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠
- المرفق الخامس — نمط دفع المساهمات في الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط

اختصارات الأسماء بالأحرف الأولى

لأغراض هذا التقرير ومرفقاته ، استعملت الأسماء الآتية بأحرفها الأولى ، مرتبة ترتيباً أبجدياً :

- BP/RAC : مركز النشاط الاقليمي للخطّة الزرقاء
ECE : اللجنة الاقتصادية لأوروبا
FAO : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
GFCM : المجلس العام لمصايد البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الأغذية والزراعة
IAEA : الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ICC : المركز الدولي للحساب الالكتروني
ICSEM : اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي في البحر الأبيض المتوسط
IJO : المنظمة القضائية الدولية
IMCO : المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية
IOC : اللجنة الدولية لعلم المحيطات التابعة لليونسكو
IRPIC : السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية
IRS : نظام الاحالة الدولي
IUCN : الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية
MAB : برنامج الانسان والمحيط الحيوي
MED CRUISE : الجولة البحرية المشتركة المخططة كجزء من البرنامج المنسق لرصد وبحوث التلوث
MEDPOL : مركز أنشطة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط
MED POL : البرنامج المنسق لرصد وبحوث التلوث في البحر الأبيض المتوسط
PAP : برنامج الأعمال ذات الأولوية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط
PAP/RAC : مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية
RAC : مركز النشاط الاقليمي
RS/PAC : مركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار
UNDP : برنامج الأمم المتحدة الانمائي

- UNEP : برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
UNIDO : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
WHO : منظمة الصحة العالمية
WMO : المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

أولا - مقدمة

١ - ان الاحساس الواسع النطاق بنذر الخطر التي تبعثها أوضاع البحر الأبيض المتوسط والمناطق المحيطة به ، الذي أدى الى تجمع الدول المشاطئة في عام ١٩٧٥ ودعم التعاون المتزايد فيما بينها خلال السنوات الست الماضية ، لا تزال له اليوم ذات المبررات التي كانت له في ذلك الحين . بل ان الأنشطة التي تهدد البيئة البحرية بالخطر ظلت مطردة النمو من حيث الكثافة ومن حيث نطاقها الجغرافي على حد سواء ، ولا يمكن للأسف انكار آثارها على الموارد البحرية وعلى الاستخدامات المشروعة للبحر .

٢ - وفي مواجهة هذه التهديدات المتصاعدة ، يتحقق تقدم بطيء ولكنه مطرد من أجل وضع وتنفيذ صكوك وطنية واقليمية قادرة على صد التيار وعكس وجهته . فقد شهد عام ١٩٨٠ تقدما ملموسا في كل عصر تقريبا من عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط : فقد صدقت تركيا على اتفاقية برشلونة والبروتوكولين المتصلين بها ، وهي الدولة المشاطئة السادسة عشرة التي تفعل ذلك ، والجزائر بسبيل التصديق على البروتوكولين ، وتم التوقيع في أثينا في شهر أيار/مايو ١٩٨٠ على بروتوكول بشأن التلوث الناشئ من مصادر برية ، كما أقر ، في أثينا أيضا ، في تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، مشروع بروتوكول بصدد المناطق المتمتعة بحماية خاصة ، وتم وضع برنامج طويل الأجل للرصد والبحث على أساس تعاون ناجح في المرحلة التجريبية للبرنامج المنسق MED POL ، وبدأ هيكل الخطة الزرقاء مرحلة التشغيل ، وتم تطوير عدد من الأعمال ذات الأولوية الى مرحلة أصبحت فيها مهياة للتمويل . ويرد وصف التطورات في هذه المجالات وفي غيرها في هذا التقرير وفي وثائق المعلومات المعدة من أجل الاجتماع .

٣ - الا أنه كان في المستطاع جعل عام ١٩٨٠ أكثر إنتاجية بكثير بالنسبة لخطة العمل ، لو كانت قد توفرت الموارد المطلوبة .

٤ - وفي الاجتماع الاستعراضي الدولي الحكومي المعقود في شباط/فبراير ١٩٨٠ ، شدد المدير التنفيذي في بيانه على الصعوبات التي تسبب فيها تأخر وصول المساهمات . وفي الاجتماع المعقود بصدد المناطق المتمتعة بحماية خاصة ، أوضح من جديد أن قصور الموارد لا بد أن يؤثر على نوعية وامكانية خدمة الاجتماعات في الوقت المناسب .

٥ - ولم يلق الصندوق الاستثماري أية مساهمات خلال النصف الثاني من العام . وفي منتصف كانون الأول / ديسمبر كان لا يزال مستحق الأداء أكثر من ثلث الموارد المتعلقة بالفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ أي ١٢٠٠ ٠٠٠ دولار . وتبعاً لذلك ، لم يستطع تعيين أي من الموظفين الفنيين الذين أجاز تعيينهم في وحدة التتمسيق ، في حين اضطر الموظفون الموجودون الى قبول تعديد عقودهم لفترة ثلاثة شهور بل ولشهر واحد في كل مرة . وهذا وضع لا يمكن قبوله ولا يجوز السماح له بأن يتكرر ، لأنه لا يشتر ولا ينصف الأطراف المعنيين ، إذ أن توفر موظفين أكفاء يشعرون بحافز على الخدمة عامل رئيسي في نجاح أي مشروع اقليمي ، لا يفوقه شأننا الا توفر العزيمة السياسية الصادقة لدى الحكومات على التعاون .

٦ - وفي الوقت نفسه ، استمرت عملية فك الارتباط بين مركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار وبين برنامج البحر الأبيض المتوسط . فالموظف القانوني المسؤول عن البروتوكولين المذكورين أعلاه قد ترك الخدمة اعتبارا من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، وكذلك فعل الموظف الرئيسي المسؤول عن العمل العلمي ، وسيتوقف الاشراف على الموظف الثانوي في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ .

٧- هذا الى أن الدعم العالي الذي يرد من صندوق البيئة ، وهو الذى يواجه بطلبات سريعة التزايد من البحار الاقليمية الأخرى كما يتعثر بالصعوبات العالية ، لا يمكن أن يحل محل الموارد التي يحتّم العدل ورودها من جانب الأطراف المتعاقدة . فمن الجوهرى اذن قيام الأطراف المتعاقدة ، لدى استعراضها التقدم المحرز في عام ١٩٨٠ والبرنامج المقترح للفترة ١٩٨١-١٩٨٣ ، بسد الثغرة الفاصلة بين ارادة التعاون لديها وبين المعوقات الادارية والعالية التي مرنا بها خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ . وينبغي النظر الى هذه القضية باعتبارها قضية خطيرة يتوجب أن تأخذ الأطراف المتعاقدة قرارا بشأنها في اجتماعها الثاني . ان كل مقترح انما يستند الى توصيات أفرقة دولية حكومية من الخبراء والى مشاورات موسعة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة ، التي يعتبر استمرار تعاونها الوثيق مصدرا رئيسيا من مصادر قوة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط . ونود أن نعبر هنا عن امتناننا للمساهمات التي تقدمها .

٨- وقد تم ترتيب الفروع التالية على نسق فصول ميزانية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التي اعتمدها الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة (المرفق التاسع بالوثيقة UNEP/IG.14/9) باستثناء الترتيبات المؤسسية والعالية التي تعالج في ختام هذا التقرير .

ثانيا - الاتفاقية الاطارية والبروتوكولات الملحقان بها

٩- صدقت تركيا على الاتفاقية والبروتوكولين الملحقين بها ، بموجب تشريع دخل حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ . وسيتم ايداع صكوك التصديق لدى حكومة اسبانيا وفقا للمادة ٢٥ من الاتفاقية . وهذا تطور هام جدا وعلامة على مدى حيوية مفهوم التعاون الاقليمي من أجل حماية البحر الأبيض المتوسط .

١٠- ولا يزال على الجزائر استكمال عملية التصديق على البروتوكولين . كما لا تزال الاتفاقية ، بمقتضى أحكام الفقرة ١ من المادة ٢٦ مفتوحة ، لانضمام دولة ألبانيا بوصفها قد دعت الى مؤتمر المفوضين الذى عقد في برشلونة من ٢ الى ٦ شباط /فبراير ١٩٧٦ ، وكذلك لانضمام أى تجمع تشير اليه المادة ٢٤ . وبمقتضى أحكام الفقرة ٢ من المادة ٢٦ ، يظل باب الانضمام الى الاتفاقية والى أى من البروتوكولات مفتوحا أمام أية دولة ، رهنا بموافقة سابقة من جانب ثلثي الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المعني .

١١- ونورد في المرفق الأول تواريخ التصديق على الاتفاقية وعلى البروتوكولين .

١٢- ولم تطرأ خلال السنة الماضية أحداث تستدعي الا بلاغ عنها فيما يتصل بالمادة ٣ والمادة ٢٠ من الاتفاقية . وتقضي المادة ٣ (أحكام عامة) بأن " للأطراف المتعاقدة أن تدخل فى اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، ولا سيما الاتفاقات الاقليمية وشبه الاقليمية ، لحماية البيئة البحرية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث ، شريطة أن تتماشى تلك الاتفاقات مع هذه الاتفاقية وأن تتفق والقانون الدولي . ويتوجب أن ترسل صور من الوفاقات المذكورة الى المنظمة " . فيرجى من الأطراف المتعاقدة أن ترسل تلك الاتفاقات الى الأمانة في وقت مبكر .

١٣- أما المادة ٢٠ (التقارير) فتقضي بأن " تقوم الأطراف المتعاقدة برفع تقارير الى المنظمة بشأن التدابير المتخذة لتطبيق هذه الاتفاقية والبروتوكولات التي هي أطراف فيها ، وذلك على النحو

الذى تقرره الأطراف المتعاقدة في اجتماعاتها وفي الفترات التي تحددها فيها " • ويتضمن مشروع برنامج العمل مقترحات تفضي الى تحديد شكل وفترات تقديم هذه التقارير •

١٤- وعلا بما اتفق عليه في الاجتماع الاستعراضي المعقود في شباط/فبراير ١٩٨٠ في برشلونة (الفقرة ٢٧ من الوثيقة UNEP/IG.18/7) ، تم تعميم تقرير اجتماع الخبراء المعني ببروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن الافراق من السفن والطائرات (الوثيقة UNEP/IG.23/INF.5).

بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن مصادر برية

١٥- دعا المدير التنفيذي الى مؤتمر مفوضين للدول الساحلية في اقليم البحر الأبيض المتوسط بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن مصادر برية ، في أثينا من ١٢ الى ١٧ أيار/مايو ١٩٨٠ • وتم ذلك عملاً بتوصية اعتمدها الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة (الوثيقة UNEP/IG.14/9 ، المرفق الخامس ، التوصية ٢١) تدعو دول البحر الأبيض المتوسط الى مواصلة مشاوراتها بشأن مشروع البروتوكول بحيث يفضي ذلك الى اعتماده في مؤتمر ديبلوماسي •

١٦- وقد قبلت الدعوة واشتركت في المؤتمر دول البحر الأبيض المتوسط التالية : اسبانيا ، اسرائيل ، ايطاليا ، تركيا ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، فرنسا ، قبرص ، لبنان ، مالطة ، المغرب ، موناكو ، يوغوسلافيا ، اليونان ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية •

١٧- وقد تم اعتماد البروتوكول في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٠ ، ثم عرض للتوقيع في أثينا من ١٧ أيار/مايو الى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠ وبعدها في مدريد من ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٠ الى ١٦ أيار/مايو ١٩٨١ •

١٨- ووقع على البروتوكول في أثينا مفوضو اسبانيا واسرائيل وايطاليا وتونس والجماهيرية العربية الليبية وقبرص ولبنان ومالطة والمغرب وموناكو واليونان والجماعة الاقتصادية الأوروبية •

١٩- وسيوزع الصك الختامي للمؤتمر ، مع نص البروتوكول ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ •

٢٠- ولقد جاء توقيع البروتوكول يتوج بالنجاح عملية تشاور وصياغة قانونية بدى بها في عام ١٩٧٧ • واعتمد المؤتمر ، بغية تمهيد الطريق لتنفيذ البروتوكول دون عقبات ، قراراً يدعو المدير التنفيذي الى مباشرة مشاورات مع دول المتوسط والجماعة الاقتصادية الأوروبية بشأن اعداد خطة عمل وبرنامج زمني لاجتماعات خبراء يضعون تفاصيل الجوانب التقنية من أحكام البروتوكول • وقد تم ادراج الأنشطة المذكورة في البرنامج الطويل الأمد المقترح للرصد والبحوث • وسيمثل البروتوكول ، متى دخل حيز النفاذ ، اسهاماً جلياً ذا مغزى في حماية البحر الأبيض المتوسط •

مسائل قانونية أخرى

٢١- وفقاً لما اتفق عليه أيضاً (الفقرة ٢٥ من الوثيقة UNEP/IG.18.7) أتيحت في الوثيقة UNEP/IG.23/INF.8 الوثائق الكاملة لاجتماع خبراء المنظمة القضائية الدولية بشأن الجوانب القانونية للتلوث الناشئة عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر الأبيض المتوسط وباطن أرضه • وإضافة الى ذلك ، أتيحت في الوثيقة UNEP/IG.23/INF.9 تقرير الدورة السابعة لفريق خبراء برنامج

- الأمم المتحدة للبيئة المعني بالقانون البيئي ، الذي اجتمع في جنيف في ٢١ - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ وعالج المشاكل القانونية المذكورة أعلاه .
- ٢٢ - وتتناول الفقرات من ١١٥ الى ١٢٢ أدناه موضوع المناطق ذات الحماية الخاصة .
- ٢٣ - وفي اجتماع عقد بين إيطاليا وبين الدول العربية في بالرمو يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، وحضره منسق خطة العمل بناءً على دعوة من حكومة إيطاليا ، اقترح أن يوضع ، في إطار اتفاقية برشلونة ، بروتوكول شامل من أجل حماية موارد الثروة السمكية في البحر الأبيض المتوسط والانتفاع بها على نحو رشيد . ويصلح هذا المقترح ، الذي سيقتضي الأمر دراسته وتطويره بعناية بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة ، لأن يكون موضع مناقشات أولية في الاجتماع الثاني للأطراف المتعاقدة .

ثالثاً - البرنامج المنسق لرصد وبحث التلوث في البحر الأبيض المتوسط

- ٢٤ - ان البرنامج المنسق لرصد وبحث التلوث في البحر الأبيض المتوسط (MED POL) يشكل عنصر التقييم البيئي (العلمي) في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، كان في مرحلته التجريديّة (MED POL - المرحلة الأولى) يرمي الى تحقيق الأهداف الشاملة التالية التي تم تطويرها خلال سلسلة من اجتماعات الخبراء والاجتماعات الدولية الحكومية :
- صياغة وتنفيذ برنامج منسق لرصد وبحث التلوث ، مع مراعاة مقاصد خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وقدرات مراكز الأبحاث في البحر الأبيض المتوسط على الاشتراك فيه ؛
 - مساعدة مراكز الأبحاث الوطنية على تطوير قدراتها للاشتراك في البرنامج ؛
 - القيام بتحليل ما يهيم البحر الأبيض المتوسط من مصادر الملوثات وكمياتها ومستوياتها ومساراتها واتجاهاتها وآثارها ؛
 - توفير المعلومات العلمية /التقنية التي تحتاج اليها حكومات دول البحر الأبيض المتوسط والجماعة الاقتصادية الأوروبية من أجل تناول وتنفيذ اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث وبروتوكولها المتعلقين بذلك .
- ٢٥ - وقد صممت المرحلة التجريبية للبرنامج المنسق (MED POL - المرحلة الأولى) بحيث تكون مرحلة رائدة لبرنامج طويل الأجل لرصد وبحث التلوث في البحر الأبيض المتوسط (المرحلة الثانية من البرنامج المنسق MED POL) يتم تنفيذه طبقاً للأحكام ذات الصلة في الجزء القانوني من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط .

خلفية تاريخية

- ٢٦ - قامت الحلقة الدراسية الدولية بشأن التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط ، التي رعاها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ودعت الى عقدها في موناكو (٩-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤) للجنة الدولية لعلم المحيطات ومنظمة الأغذية والزراعة (المجلس العام للمصايد) واللجنة الدولية للاستكشاف العلمي في البحر الأبيض المتوسط ، باستعراض حالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط ، وبرامج رصد

وبحث التلوث في الاقليم ، وأوصت بالاضطلاع بعدد من الأنشطة التي يمكن أن تحسن نوعية المعلومات بشأن مصادر التلوث في البحر الأبيض المتوسط ومستوياته وآثاره .

٢٧- واستنادا الى توصيات الحلقة الدراسية المعقودة في موناكو والى دراسة لاحقة لقدرات مؤسسات الأبحاث الوطنية اضطلعت بها اللجنة الدولية لعلم المحيطات نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أقر الاجتماع الدولي الحكومي الذي عقد في برشلونة في ١٩٧٥ برنامجا منسقا لرصد وبحث التلوث في البحر الأبيض المتوسط (MED POL) يتألف من سبعة مشاريع نموذجية، وطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينفذه بالتعاون الوثيق مع الهيئات المتخصصة ذات الصلة في الأمم المتحدة .

٢٨- وقد أقرت في اجتماع برشلونة لعام ١٩٧٥ المشاريع النموذجية التالية كجزء من المرحلة الأولى من البرنامج المنسق MED POL :

- MED POL I : دراسات قاعدية ورصد هيدروكربونات النفط والبتترول في المياه البحرية ،
- MED POL II : دراسات قاعدية ورصد المعادن ، وخاصة الزئبق والكاديوم ، في العضويات البحرية ،
- MED POL III : دراسات قاعدية ورصد مادي ال-DDT و PCBs والهيدروكربونات الكلورة الأخرى في العضويات البحرية ،
- MED POL IV : أبحاث في آثار الملوثات على العضويات البحرية وجماعاتها ،
- MED POL V : أبحاث في آثار الملوثات على المجتمعات البحرية والأنظمة البيولوجية ،
- MED POL VI : مشاكل النقل الساحلي للملوثات ،
- MED POL VII : مراقبة نوعية المياه الساحلية .

٢٩- ومنذ انتهاء اجتماع برشلونة لعام ١٩٧٥ ، أضيفت عدة مشاريع أخرى أو اعتبرت مشاريع تكميلية للبرنامج المنسق MED POL ، اما لتوسيع نطاق المشاريع النموذجية السبعة الأصلية للبرنامج المنسق MED POL واما لتوفير الدعم اللازم لها . وهي :

- MED POL VIII : دراسات كيميائية الجغرافية الحيوية لملوثات مختارة في المياه المفتوحة للبحر الأبيض المتوسط ،
- MED POL IX : دور الترسيب في تلوث البحر الأبيض المتوسط ،
- MED POL X : الملوثات من مصادر برية في البحر الأبيض المتوسط ،
- MED POL XI : المعايير النسبية للتقنيات التحليلية وخدمات الصيانة المشتركة ،
- MED POL XII : مدخلات الملوثات الجوية المنشأ في البحر الأبيض المتوسط ،
- MED POL XIII : وضع نماذج المنظومات البحرية .

٣٠- ومركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بوصفه العنصر المتوسطي في برنامج البحار الاقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، هو الذي يضطلع بالتوجيه والتنسيق الشاملين للمرحلة الأولى من البرنامج المنسق MED POL ، وذلك طبقا للمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الاجتماعات العادية للدول المشتركة في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واجتماعات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٣١- وتشترك في المشاريع النموذجية مراكز الأبحاث الوطنية التي تسميها النقاط المركزية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدول المشتركة في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط *

٣٢- ويستند كل من المشاريع النموذجية الى " وثيقة تشغيلية " تمت صياغتها خلال اجتماعات الخبراء من مراكز للأبحاث في البحر الأبيض المتوسط عينتها حكوماتها لتشارك في المشروع النموذجي * وتحدد هذه الوثائق كل التفاصيل المضمونية والمنهجية اللازمة لتنفيذ المشاريع النموذجية *

٣٣- أما فيما يتعلق بالتنسيق اليومي لعمل مراكز الأبحاث الوطنية المشتركة في المشاريع النموذجية ، فقد اختيرت للقيام به هيئة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة * وفي بعض المشاريع الرائدة يتم الاضطلاع بهذا التنسيق بالتعاون مع هيئات اضافية من هيئات الأمم المتحدة وبمساعدة من المؤسسات الوطنية المسماة * بالتشاور مع الدول المشتركة في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، مراكز للنشاط الاقليمي لذلك المشروع النموذجي *

٣٤- وبأخذ اشتراك مراكز الأبحاث الوطنية في المشاريع النموذجية صبغته الرسمية عن طريق " اتفاقات أبحاث " توقع بين المراكز وبين هيئات الأمم المتحدة المتخصصة المناسبة والمسؤولة عن التنسيق اليومي للعمل *

٣٥- ويقدم الدعم العالي الى المشاريع النموذجية ، كل على حدة ، عن طريق " وثيقة مشروع " توقع بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبين هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن التنسيق اليومي للعمل في كل مشروع نموذجي على حدة * وتوصلا الى تغطية تكاليف التنسيق الشامل للبرنامج المنسق MED POL وبعض التكاليف المشتركة فيما بين كل المشاريع النموذجية ، فقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع " مشروع داخلي " (FP/0503-75-01) يتولى هو ادارته مباشرة * أما الأموال التي تستخدم في دعم البرنامج المنسق MED POL فتزد من الميزانية العادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط *

٣٦- وتستخدم الأموال التي تقدم عن طريق وثائق المشاريع لدعم مراكز الأبحاث المشتركة في المشاريع النموذجية :

- على نحو مباشر (منح دراسية للتدريب ، وتوفير الأجهزة ، وقطع الغيار والمواد الاستهلاكية ، وقيام المستشارين ومهندسي الصيانة بزيارة مراكز الأبحاث بناء على طلبها ، وتمويل مصاريف حضور الخبراء الوطنيين في الاجتماعات ، الخ) ؛
- وعلى نحو غير مباشر (تنظيم الاجتماعات ، واعداد الكتيبات ، والمبادئ التوجيهية والتقارير والانفاق على المستشارين الذين يستخدمون لتحليل النتائج التي يسفر عنها المشروع وتنسيق تنفيذه ، الخ) *

٣٧- وتقدم المساعدة غير المباشرة الى المشتركين في المشاريع النموذجية بواسطة الهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة المشتركة في البرنامج المنسق MED POL عن طريق توفير وقت موظفيها وخبرتهم وخدماتهم *

٣٨- وتشكل المساهمات الوطنية في البرنامج المنسق MED POL ، التي تقدم في صورة موظفين فنيين وموظفي دعم لمراكز الأبحاث المشتركة في المشاريع النموذجية ، وتكاليف تشغيل معدات هذه المشاريع وتكاليف المواد الاستهلاكية التي تستخدم في العمل ، جزءا كبيرا من المصاريف الشاملة للبرنامج المنسق MED POL *

التقدم المحرز

٣٩- تم ما يلي منذ عام ١٩٧٥ ، عندما شرع في تنفيذ عنصر التقييم البيئي من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط :

١' التوصل الى اتفاق بشأن الملوثات المطلوب رصدها ، والمنهجية التي ينبغي اتباعها في أخذ العينات وفي التحليل ، واجراءات المعايرة النسبية للتقنيات التحليلية ، ونوع الملاحظات الميدانية والتجارب المختبرية ، وصيغة وتأثير ابلاغ البيانات ، ومساائل أخرى تتصل بتنفيذ المشاريع النموذجية كل على حدة (الجزء الأول والجزء الثاني من الوثيقة UNEP/WG.46/3) ؛

٢' اتفقت ست عشرة حكومة والجماعة الاقتصادية الأوروبية على التعاون في البرنامج المشترك الذي أصبح يضم حاليا ٨٣ من مراكز أبحاثها البحرية (الجزء الثاني من الوثيقة UNEP/WG.46/3) ؛

٣' بدأ العمل في مراكز الأبحاث المتعاونة خلال عام ١٩٧٦ (الجزء الأول من الوثيقة UNEP/WG.46/3) ؛

٤' في ظل التنسيق الشامل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أجبرت ثلثي منظمات متخصصة في الأمم المتحدة مسؤولة عن الاشراف على المشاريع كل على حدة ، اتصالات مباشرة يومية مع مراكز الأبحاث المشتركة في العمل (الجزء الثاني من الوثيقة UNEP/WG.46/3) ؛

٥' قدمت مساعدات لكثير من مراكز الأبحاث الوطنية ، وخاصة الى المراكز في الدول الأقل نموا ، وذلك من خلال برنامج تدريبي واسع ، وزيارات خبراء ، وهبات تشمل أجهزة ومعدات ضرورية لعملها (الجزء الثاني من الوثيقة UNEP/WG.46/3) ؛

٦' أنشئ مرفق صيانة مشترك يعمل انطلاقا من مختبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في موناكو ، لتقديم اصلاحات عاجلة وخدمات صيانة منتظمة للأدوات التحليلية والميدانية الدقيقة المتطورة التي وزعت على مراكز الأبحاث الوطنية المشتركة في البرنامج المنسق (الجزء الثاني من الوثيقة UNEP/WG.46/3) ؛

٧' نظمت معايرة نسبية دائمة للتقنيات التحليلية ، وجعلت الزامية لجميع المشتركين في مشاريع البرنامج المنسق (الجزء الأول والجزء الثاني من الوثيقة UNEP/IG.46/3) ، وذلك لتحقيق إمكانية مقارنة البيانات التي يحصل عليها من خلال البرنامج المنسق MED POL ؛

٨' تم اعداد تقرير شامل عن الملوثات من مصادر برية (UNEP/IG.11/INF.5) على أساس دراسة استقصائية واسعة تغطي مصادر وأنواع وكميات مختلف الملوثات التي تدخل البحر الأبيض المتوسط ؛

٩' باستخدام مرافق السجل الدولي للمواد الكيميائية السامة الكامنة ، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أعدت صور بيانات للمواد المتعلقة بالبروتوكول الخاص بحماية

البحر الأبيض المتوسط من الملوثات من مصادر برية (السجل الدولي للمواد الكيميائية السامة الكاملة — ١٩٧٨) ؛

١٠٠ جرت صياغة مبادئ وخطوط توجيهية تنطبق على تصريف النفايات في البيئة البحرية بغية تيسير المشاورات الدولية الحكومية بشأن البروتوكول المذكور أعلاه (منظمة الصحة العالمية — ١٩٧٩) ؛

١١٠ تمت صياغة معايير تنطبق على الجودة الاصحاحية لمياه الاستحمام في البحر الأبيض المتوسط (UNEP/IG.14/INF.5) وهي تقدم الآن مع معايير الجودة للجسودة الاصحاحية للأغذية الصالحة للأكل في الوثيقة UNEP/IG.23/INF.13 ؛

١٢٠ يجري اعداد تقرير عن حالة تلوث البحر الأبيض المتوسط ، يستخدم بالدرجة الأولى النتائج التي حصل عليها خلال المرحلة النموذجية لمشاريع البرنامج المنسق . وقد تم تعميم المسودة الأولى للتقرير (UNEP/IG.11/INF.4) على جميع الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط وعلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وعلى جميع كبار الباحثين في البرنامج المنسق ، وعلى علماء مختارين من خارج اقليم البحر الأبيض المتوسط ، مع طلب بيانات اضافية وملاحظات . أما المسودة الثانية للتقرير ، التي دمجت فيها جميع الملاحظات واستخدمت البيانات والنتائج التي تضمنتها التقارير التي قدمها المشتركون في البرنامج المنسق ، فسوف يعدها مجلس صيانة محدود ثم ترسل الى الحكومات والجماعة الاقتصادية الأوروبية لبدء تعليقات أخيرة عليها قبل الاذن بنشر التقرير ؛

١٣٠ تم وضع خطط لتقييم اسهام الملوثات النهرية المنشأ والجوية المنشأ في تلوث البحر الأبيض المتوسط (UNEP/IG.23/INF.17) ، نظرا لأن هذه الملوثات تسهم الى حد كبير في شحنة تلوث البحر ؛

١٤٠ تم اعداد خطط لوضع نماذج تتعلق بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/IG.17/INF.17) ؛

١٥٠ تم اعداد مشروع للمناهج المرجعية لدراسات التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط ، اشترك فيه الفاو واللجنة الدولية لعلم المحيطات ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وهو مقدم للاجتماع بوصفه (الوثيقة UNEP/IG.23/INF.10) ؛

١٦٠ قامت الفاو واللجنة الدولية لعلم المحيطات ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بمساعدة من مراكز النشاط الاقليمي السبعة التابعة للبرنامج المنسق ، بتجميع قائمة مختارة بالمراجع المتعلقة بتلوث البحر الأبيض المتوسط ، تقدم مسودتها الأولى الى الاجتماع بوصفها الوثيقة UNEP/IG.23/INF.11 ؛

١٧' أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ١٩٧٦ وأصدر دليلا لمراكز البحوث البحرية للبحر الأبيض المتوسط يصف أكثر من ١٠٠ مؤسسة • ثم صدر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ دليل ثان ، هو عبارة عن نسخة من الدليل الأول مستوفاة بالمعلومات المستجدة ، ويتضمن معلومات مفصلة عن أكثر من ١٤٠ مؤسسة (البرامج ، العاملون ، المنشورات ، التسهيلات ، الخ) ،

١٨' تم اعداد خطة لجولة بحرية مشتركة لعلماء البحر الأبيض المتوسط ، ولكنها لم تلق مساندة من الحكومات المتوسطة ،

١٩' وضعت صيغة لشكليات انشاء قاعدة للبيانات ، بما في ذلك تسهيلات لمعالجة البيانات ، لتغطية احتياجات المرحلة الثانية من البرنامج المنسّق MED POL (UNEP/WG.46/8) ،

٢٠' تم الحصول على ثروة من النتائج العلمية من خلال مشاريع البرنامج المنسّق MED POL ، وهذه النتائج مقدمة في الجزء الأول من الوثيقة UNEP/WG.46/3 وأيضا في محاضر الحلقة الدراسية للجنة الدولية للاستكشاف العلمي في البحر الأبيض المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، التي عقدت في كافياري من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ (UNEP/IG.23/INF.18) •

استنتاجات وتوصيات

٤٠ — ان ضخامة عدد مراكز الأبحاث الوطنية المسماة من جانب حكوماتها للاشتراك في البرنامج المنسّق MED POL (٨٣ مركزا للأبحاث في ١٥ من دول البحر الأبيض المتوسط ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية) ، وتنوع البرنامج (١٧ مشروعا ، أنظر UNEP/WG.46/INF.5) ، ونطاقه الجغرافي ، والعدد الغفير المشترك فيه من علماء وفنسي البحر الأبيض المتوسط (٢٠٠ تقريبا) ومن الوكالات المتعاونة والمنظمات الداعمة ، كل ذلك يؤهل البرنامج المنسّق لأن يكون بالتأكيد واحدا من أكبر ومن أعقد البرامج العلمية التعاونية ذات الهدف المحدد والمعالج الجلية ، التي اضطلع بها في تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط •

٤١ — وهناك في معظم الحالات مايسوغ تماما الاختيار الذي قامت به السلطات الحكومية الوطنية لمراكز الأبحاث الوطنية ، على الرغم من أن بعضا من هذه المراكز لم تكن وقت تسميتها قادرة على الاسهام الفعلي في البرنامج • والتقدم الملحوظ الذي أحرزته بعض المراكز في تنمية قدرتها على تحليل حالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط ، وعلى الانخراط في أبحاث علمية مستقلة ، لم يتيسر الا عن طريق استثمار " غير مأمون " في آلاتها وفي تدريب خبراءها •

٤٢ — وللأسف ، فقد أظهر عدد لا بأس به من الأمثلة السيئة أنه لا قبل لأي قدر من المساعدة بتحريك أولئك الذين يفتقرون الى صدق الحافز على الاشتراك في البرنامج المتفق عليه • ومن الجلي أنها لم تفهم القصد ، ولم تدرك أنها اختيرت من جانب حكوماتها للقيام بعمل ، لا " من أجل برنامج البيئة " بل من أجل حكوماتها هي ، بوصف ذلك جزءا من برنامج ارتبطت به هذه الحكومات من خلال اتفاقية اقليمية ملزمة قانونا ، وأن برنامج البيئة انما يتعاقد معها نيابة عن حكوماتها هي ذاتها •

٤٣- ولقد كانت الاتصالات بين مراكز الأبحاث الوطنية وبين المنظمات المتخصصة المسؤولة عن التنظيم والاشراف اليوميين لمختلف المشاريع مرضية بوجه عام ، وان قصر كثير من مراكز الأبحاث عن احترام المواعيد النهائية المحددة للإبلاغ عن النتائج أو عن احترام الصيغ التي اتفق على الأخذ بها في التبليغ عن البيانات • وقد تسبب ذلك في إثارة مشاكل ضخمة عند تجميع النتائج التي تم الحصول عليها من خلال البرنامج المنسق MED POL وعند قيام الأمانة بتقييم أهميتها •

٤٤- وكان لتدريب ٨٢ خبيراً وخبيرة وطنية (٨٧ شخص/شهر) ، ولتوزيع الأجهزة الانشائية وهبة المواد القابلة للاستهلاك فائدة كبيرة لمراكز الأبحاث المشتركة في البرنامج المنسق MED POL • أما المشاكل التي قوبلت في تنظيم برنامج التدريب الفعال ، الذي استخدم على وجه القصر تقريباً مراكز الأبحاث المشتركة في البرنامج المنسق كمراكز للتدريب ، فقد عوضتها وفاققتها المكاسب التي أسفرت عنها تقوية التعاون بين رجال العلم في حوض المتوسط من خلال اتصالاتهم المباشرة أثناء فترة التدريب •

٤٥- ومنذ سنوات قليلة لم يكن يوجد في معظم دول البحر الأبيض المتوسط أية مراكز وطنية تملك القدرة على توفير المعلومات العلمية التي تتطلبها الاتفاقات القانونية التي أقرتها الحكومات في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط • أما اليوم فقد تغيرت الحالة الى حد كبير • وعلى الرغم من بعض الشكوك التي حامت بآدى الأمر حول فعالية السياسة العامة المتبعة فقد كان القصد أن تعطى هذه السياسة فرصاً متكافئة لكل المشتركين في البرنامج المنسق عن طريق توجيه الموارد الى من هم أشد حاجة من غيرهم اليها • ولا ينبغي توجيه العلامة الى برنامج البيئة والى المنظمات التي قدمت عن طريقها المساعدة فعلاً (منظمة الألفية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو بصفة خاصة) اذا كان هذا النهج لم يسفر عن ذات النتائج في كل حالة •

٤٦- ويقدر مجموع التكاليف الفعلية للبرنامج المنسق ، منذ بدايته حتى منتصف عام ١٩٨٠ ، بمبلغ ١٨٤ مليون دولار بما في ذلك المساهمة النقدية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٤٣٢٧٩٠ دولار) ومن الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط (١٠٠ ٥٤٣ دولار) ، والمساهمات (العينية وفي صورة خدمات في الغالب) التي قدمتها المنظمات المتخصصة المختلفة (١٤١٥٢٦٥ دولار) والتكاليف المقدرة التي تحملتها مراكز الأبحاث الوطنية المشتركة في البرنامج (١٢ مليون دولار) • وقد تم توزيع ١٨١ ٤٦٥ دولار من أصل هذا المبلغ من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات المتخصصة ذات الصلة ، كمساعدات مباشرة الى مراكز الأبحاث الوطنية المشتركة في مختلف المشاريع ، في صورة أجهزة ، ومواد قابلة للاستهلاك ، وخدمات تدريبية وخدمات خبراء (بناء على طلب المراكز فقط) • وينبغي أن يضاف الى هذا الرقم مبلغ آخر يقرب من ١٣٠ ٠٠٠ دولار ، وهو يمثل ما أنفقته برنامج البيئة ، على نحو مباشر ومن خلال الوكالات المتخصصة ، مقابل مصاريف سفر الخبراء المشتركين في مختلف الاجتماعات التي دعت للانعقاد بصدد البرنامج المنسق •

٤٧- هذا وقد قدمت مساعدة غير مباشرة الى المشتركين في البرنامج المنسق : من خلال تنظيم برنامج مراقبة جودة البيانات (المعايرة النسبية للتقنيات التحليلية) الذي ضمن امكانية مقارنة البيانات على نطاق البحر الأبيض المتوسط كله ، ومن خلال مرافق الصيانة المشتركة (الجدول ٩) التي مكنت الأجهزة التحليلية الغالية الثمن من مواصلة العمل حتى في ظل أصعب الظروف ، ومن

خلال اعداد الكثير من الخطوط التوجيهية ، والكتيبات ، والبحوث الاستقصائية ، وقوائم المراجع والكشوف ، ومن خلال تنظيم اجتماعات الخبراء التي وفرت محفلا كان لابد منه لتبادل الأفكار بحرية ، ولمقارنة النتائج وتحقيق الانسجام في تصور مراحل العمل اللاحقة .

٤٨- وأخيرا ، ولكن ليس آخرا ، ينبغي أن يتضمن مجموع تكاليف البرنامج المنسق ما يقرب من ٤ ملايين دولار مقابل " التنسيق " ، وهو يمثل مصاريف الموظفين ، والخبراء والمستشارين الذين يعملون في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي المنظمات المتخصصة لصالح البرنامج المنسق (وقد أتاحت خدمات كثير منهم دون مقابل كمساهمة عينية في البرنامج المنسق) وتكاليف الاجتماعات ووثائقها .

٤٩- أما التكاليف التي أبلغت مراكز الأبحاث الوطنية أنها تحملتها (٢٧٢ مليون دولار) مقابل اشتراك موظفيها واستخدام أجهزتها في العمل ، فينبغي اعتبار تقديرها شديد الخس ، حيث أنها أسست على معلومات تلقت فقط من بعض مراكز البحث الرئيسية وعلى تقديرات متفاوتة للتكاليف العقلية الشهرية للخبراء الفنيين . وترى الأمانة أن ١٠-١٥ مليون دولار يبدو تقديرا أقرب الى الواقع ، ومن ثم فهو يصل بمجموع المساهمات في البرنامج المنسق ، خلال الفترة الممتدة حتى حزيران /يونيه ١٩٨٠ ، الى ما يلي :

٤ ٤٣٢ ٧٩٠	دولارا	من صندوق البيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
٥ ٤٣٠ ٠٠٠	دولارا	من الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط
١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	دولارا	من مراكز الأبحاث الوطنية (بصفة تقديرية)
١ ٤١٥ ١٦٥	دولارا	من المنظمات المتخصصة
١٨ ٣٩٠ ٩٥٥	دولارا	المجموع

وربما يبدو الرقم الكلي مرتفعا ، ولكن ينبغي اعتباره في الواقع ، اذا قورن بالثروات المهددة ، استثمارا متواضعا جدا في مستقبل حوض البحر الأبيض المتوسط .

٥٠- ان برنامجا في مثل ضخامة وتنوع البرنامج المنسق لابد وأن يتطلب آلية تنسيق معقدة للتغلب على مشاكل السوقيات التي كانت ، من وقت الى آخر ، تبدو مستعصية . واذا وضعنا في اعتبارنا أنه لم يكن هنالك نموذج يسار على هداه ، وأنه كان لابد لبناء آلية التنسيق من أن يتم مع خطى البرنامج ، جاز لنا أن نقول ان هذه الآلية كانت مرضية الفعالية . على أنه لا ينبغي أن يفسر هذا التقدير العام على أي نحو بأنه توصية بعدم اجراء تغييرات في الترتيبات الحالية لتحسين تشغيلها في المستقبل أو لتكييفها مع الاحتياجات المستقبلية للبرنامج .

٥١- ثم أنه لم يشرع بعد في نقل مهمة التنسيق الشامل للبرنامج المنسق من مركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الى وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، التي ارتأتها توصيات الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة (UNEP/IG.14/9) لتوظيف العالم البحري في الوحدة . ولذا قام مركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار ، باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الذي يعمل بمثابة أمانة لاتفاقية برشلونة) ، وبالتشاور مع منسق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بشأن كل قضايا السياسة العامة ، بالتنسيق المباشر لمختلف أنشطة المشاريع ذات الصلة

بالبرنامج المنسق التي كانت تنفذ من خلال المنظمات المتخصصة التي أبقت على اتصالها اليومية بمراكز الأبحاث الوطنية .

٥٢- وينبغي الاعراب عن كامل التقدير للمنظمات المتخصصة لحسن موازرتها لمركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار للدور النشاط الذي قامت به في البرنامج المنسق . بيد أن تزايد تشابك العمل والترابط الأصيل بين المشاريع التي تعالجها المنظمات المختلفة جعل هذا التنسيق متزايد العسر حيث أنه يتطلب زيادة وتأثر الاتصالات المباشرة فيما بين الموظفين (العاملين في جنيف، وروما، وكوبنهاغن، وباريس، إلخ) لتيسير القيام بتحليل مشترك كفه للنتائج التي تم التوصل اليها وباعداد البرنامج الطويل الأجل .

٥٣- ولقد كان من أهداف المفهوم الأصلي للبرنامج المنسق الزام مؤسسة وطنية واحدة بمسؤولية كل مشروع نموذجي ، بوصفها مركز نشاط اقليمي يعمل بدعم تقني من جانب وكالة متخصصة . وكان القصد من ذلك تحقيق فرضين معا : مواصلة تعزيز قدرات البحث الوطني وتوزيع بعض مسؤوليات وحدة التنسيق المركزية على نحو لا مركزي . وترى الأمانة أن اشتراك المؤسسات الوطنية اشتراكا فعالا في هذا أو ذاك من أنشطة البرنامج المنسق التي ستستمر بعد المرحلة التجريبية . كان أفضل سبيل لتحقيق الغرض الأول . أما فيما يتعلق بالغرض الثاني ، فإنه لا يمكن الحكم على النتائج بأنها مرضية .

٥٤- ان انشاء مراكز وطنية قادرة على أن تتحمل تماما مسؤولية تشجيع وتنسيق مجهود على النطاق الاقليمي يقتضي فيما يبدو موارد أكبر ، واضطلاع المؤسسات المعنية بالتزامات أكبر مما يبدو في الامكان أن تتحملها بصفة أساسية في الوقت الحاضر .

٥٥- وتعتقد الأمانة أن الأطراف المتعاقدة ستقر بأن في الامكان بلوغ أهداف برنامج منسق طويل الأجل للرصد والبحث دون وجود آلية مراكز الأنشطة الاقليمية . بيد أنه اذا طلبت الأطراف المتعاقدة من الأمانة مواصلة جهودها ، فستقوم الأمانة بذلك .

٥٦- ومنذ عام ١٩٧٧ ، ولا سيما بدءا من النصف الثاني من عام ١٩٧٩ ، أصبح الدعم المالي الذي يقدم للبرنامج المنسق أقل من أن يكفي لتغذية الحماس الأولي لدى مراكز الأبحاث الوطنية ونظرا لعدم كفاية الأموال أُنْفِقَ (أهدر) خلال الاجتماعات الأخيرة للجنة الاستشارية فيما بين الوكالات بشأن البرنامج المنسق وقت في مناقشات حول مسائل مالية أطول مما أنفق في التنسيق الحقيقي للعمل الموضوعي المتصل بالبرنامج المنسق . وعلى الرغم من أن المنظمات التي تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ مشاريع البرنامج المنسق قد تفهمت الأسباب الكامنة وراء المشاكل المالية (كان من المتوقع أن يرد ثلثا المساهمة النقدية في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط ، والثالث من صندوق البيئة) فقد أعربت هذه المنظمات مرارا عن عدم استطاعتها ضمان جودة العمل في ظل تلك الظروف ، وتنعكس نتائج هذه الحالة بصفة خاصة في تأخر وقصور التحضير لاجتماع الخبراء لتقييم المرحلة التجريبية من البرنامج المنسق والنظر في المرحلة الثانية منه .

توصيات

٥٧- سيقوم اجتماع خبراء* باستعراض المقترحات الواردة في هذه الوثيقة ، من ١٢ الى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، وسيعمم تقريره على الأطراف المتعاقدة • وستعاد صياغة توصيات المدير التنفيذي فيما يتعلق بالبرنامج المنسق في ضوء ما يسفر عنه الاجتماع المذكور •

رابعاً - المركز الاقليمي لمكافحة التلوث بالنفط

٥٨- في الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة ، طلب من المدير التنفيذي أن يقدم الى الاجتماع التالي تقريراً عن مهام المركز الاقليمي وتنظيمه ، مع مراعاة الخبرات المكتسبة من نشاطه منذ تأسيسه (الفقرة ٣٠ من المرفق الخامس بالوثيقة UNEP/IG.14/9) • وفي الاجتماع الذي عقد في برشلونة في شباط/فبراير ١٩٨٠ دارت مناقشات أخرى بشأن أهداف المركز ووظائفه •

٥٩- وتمهيداً لاعداد التقرير اللازم ، بالتعاون مع كل الهيئات والأطراف المعنية ، اشترك الأمين العام للمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدعوة لعقد مؤتمر استعراضي يشترك فيه أعضاء تسعيهم الحكومات • وقد عقد المؤتمر في مالطة من ١٢ الى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ •

٦٠- ويرد في الوثيقة UNEP/IG.23/INF.14 تقرير شامل عن أنشطة المركز منذ انشائه ، كان يشكل العمل الأساسي لاجتماع مالطة الاستعراضي • أما تقرير الاجتماع فيرد في الوثيقة UNEP/IG.23/INF.15 • وقد اتفق الاجتماع على أن يمنح المركز الموارد التقنية اللازمة للاضطلاع بوظائفه القائمة بموجب القرار ١٧ المتخذ في برشلونة • وقد تم حساب تكاليف الأنشطة المتفق عليها المدرجة بالقائمة الواردة في المرفق بذلك التقرير ، وضمنت في خطة العمل والميزانية المقترحتين للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ •

٦١- وأقر الاجتماع أيضاً بأهمية توفير مرافق استقبال كافية في الاقليم ، ولكنه أوصى بـادراج النشاط المذكور في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لافي برنامج عمل المركز • ويرد مقترح لهذا الغرض في برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ •

خامساً - معايير الجودة البيئية

٦٢- تم تجميع بيانات عن جودة البيئة في البحر الأبيض المتوسط ، بوصف ذلك جزءاً من البرنامج المنسق لرصد وبحث التلوث في البحر الأبيض المتوسط (المرحلة الأولى من MED POL) • وعند تقييم البيانات التي تم جمعها من خلال المشاريع النموذجية ، وبالذات MED I (دراسات قاعدية ورصد هيدروكربونات النفط والبترو في المياه البحرية) و MED VII (مراقبة نوعية المياه الساحلية) ، أصبح في الامكان صياغة معايير جودة بيئية مختارة تنطبق على البحر الأبيض المتوسط •

٦٣- وفي هذا الصدد ، أوصى الاجتماع الاستعراضي الدولي الحكومي للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط والاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث وبروتوكولها المتعلقين بذلك (جنيف ، ٥ - ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٩) بأنه (١) :

" ينبغي مواصلة العمل بشأن وضع الأساس العلمي للمعايير التي يمكن تطبيقها على نوعية مياه الاستجمام ، ومناطق تربية المحار ، ومناطق استزراع المياه والمأكولات البحرية • وينبغي القيام ، استنادا الى هذا الأساس ومع مراعاة الأحكام الوطنية والترتيبات والاتفاقات الدولية القائمة ، بصياغة هذه المعايير وتقديمها الى الحكومات والجماعة الاقتصادية الأوروبية للنظر فيها " •

٦٤- يضاف الى ذلك أن البروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية ، الذي اعتمد في مؤتمر المفوضين للدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية (أثينا ، ١٢ - ١٧ أيار/مايو ١٩٨٠) ينص^(٢) على أن :

" ١- تعد الأطراف وتعتمد تدريجيا ، بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة خطوطا توجيهية وكذلك ، عند الاقتضاء ، قواعد أو معايير مشتركة تتعلق خاصة :

(ج) بنوعية مياه البحر المستعملة لأغراض خاصة والضرورية لحماية الصحة البشرية والموارد البيولوجية والتوازن البيئي ،

٢- تأخذ هذه الخطوط التوجيهية والقواعد أو المعايير المشتركة بعين الاعتبار ، دون المساس بأحكام المادة الخامسة من هذا البروتوكول ، المميزات المحلية الايكولوجية والجغرافية والطبيعية ، وقدرة الأطراف الاقتصادية واحتياجاتها للتنمية ، ومستوى التلوث الموجود والقدرة الاستيعابية الحقيقية للبيئة البحرية " •

٦٥- واستجابة للتوصية والحكم المذكورين الواردين في البروتوكول ، قامت باعداد مسودة معايير الجودة البيئية :

— منظمة الصحة العالمية ، فيما يتعلق بمعايير الجودة البيئية لمياه الاستجمام ومناطق تربية المحار ؛

— ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة لمعايير الجودة البيئية للتربيق في المأكولات البحرية •

وترد هذه المعايير في الوثيقة UNEP/IG.23/INF.13

سادسا - الخطة الزرقاء

٦٦- يمكن القول بأنه أحرز تقدم طيب في عنصر الخطة الزرقاء من برنامج العمل • فقد نفذت المقررات التي اتخذت في الاجتماع الثاني للنقاط المركزية الذي عقد في كان من ١ الى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ (الوثيقة UNEP/WG.29/4) واتفق على التصور العام للمرحلة الأولى على النحو التالي :

(٢) بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية ، المادة ٧ •

٦٧- أكد الاجتماع من جديد أن الخطة الزرقاء ليست تمرينا أكاديميا يستهدف وصف المستقبل على أساس الحاضر، بل أن هدفها هو مساعدة الدول المشاطئة على اتخاذ القرارات المناسبة لحماية البيئة، وفي نفس الوقت إيلاء المراعاة التامة لأهداف التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي اعتمدتها كل دولة بما لها من سيادة. ويجب أن تشكل كل مجموعة من القرارات والاجراءات الناشئة عن الخطة كلا متماسكا يستهدف حماية حوض البحر الأبيض المتوسط (البحر والمحيطات والساحلية ككل أو النظام البري البحري).

٦٨- وعلى ذلك رأى الاجتماع من الضروري أن يعلق أهمية خاصة على النهج الكلي والمستقبلي المؤسسي على تقنيات تحليل المنظومات، إذ لا معدى عن هذا النهج لفهم تكون حالات الاختلال ولتقدير الطابع الملح للاجراءات وفرص نجاحها.

٦٩- وكان من رأى الاجتماع أن من الضروري ألا يغفل أبدا عن الحساب أن الخطة الزرقاء هي خطة "عملية الوجهة" وأنه سيلزم لتنفيذها تبني منهج لتحديد التدابير ذات الأولوية والاضطلاع بها أثناء مسيرة العمل لا في نهايته فقط. ومن الضروري أيضا مراعاة الأثر المترتب على التدابير التي تعتمد خلال وضع الخطة الزرقاء.

٧٠- ونوه الاجتماع بأن الخطة الزرقاء نشاط دولي بسبب الاطار الطبيعي المختار (النظام الايكولوجي في البحر الأبيض المتوسط) والوسائل المؤسسية التي اعتمدت للتنفيذ. وتبعاً لذلك، إذا كان يجب أن تعكس الدراسات الطابع الدولي للخطة، فإن الاضطلاع بها يجب أن يتم على نحو يتيح للحكومات صنع القرار، منفصلة أو مجتمعة، طبقاً لطبيعة المشاكل التي تعالج.

٧١- ولذا فانه يجب صياغة المعلومات التي تقدم بشأن مجموعة الدراسات التي يتعين الاضطلاع بها والحدود الجغرافية للاقليم بعبارات عامة جداً ليتسنى التوسع في العملية أو الحد منها أثناء مسيرتها، في ضوء الملحوظات أو المقترحات التي يبدئها هذا أو ذاك من الخبراء أو من أفرقة الخبراء أو خلال الحلقات الدراسية التي ستعقد أثناء العمل. وتشكل المدخلات الناشئة من عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى والرفقات التي تعرب عنها الدول المشاطئة مصادر أخرى للاقتراحات الهادفة الى التحسين.

٧٢- وستكون اجتماعات النقاط المركزية مسؤولة، بالتعاون مع الخبراء ومع مجموعة التنسيق والتوليف، عن شمولية وأهمية وتحسين الخطة الزرقاء.

٧٣- وقد أقر الاجتماع المقترح الذي يرمي الى تنفيذ الخطة الزرقاء كلها على ثلاث مراحل:

(أ) تكريس المرحلة الأولى لتحسين المعلومات عن الحالة الحاضرة في المناطق التي أقرت. وينبغي أن تشترك المؤسسات الوطنية والدولية، ويشترك الخبراء والعاملون في الأبحاث في كل البلدان اشتراكاً نشطاً في هذا العمل الاستطلاعي.

(ب) وأثناء المرحلة الثانية، تخضع القضايا الأشد خطورة، التي تكشفت من خلال العمل الذي اضطلع به في المرحلة الأولى، لدراسة وتحليل متعمقين، ويتم ربطها بعضها ببعض من خلال منظور ثابت المنهج بغية الكشف عن الاتجاهات المتماثلة، والسيناريوهات الاختيارية، وأخطار الانقطاع والاضطراب. وسيفضي ذلك الى عدد من الدراسات الشاملة عن الاتجاهات الانمائية يمكن في ضوءها استشراف المشاكل التي ربما أصبحت حرجة خلال العقود الأربعة التالية. ومن ثم، يمكن وضع اجراءات وسياسات لتلافي التدهور البيئي أو الحد منه.

(ج) وفي المرحلة الثالثة ، يتم اعداد وثيقة توليفية ليتسنى وضع استنتاجات وتوصيات تنفيذ الحكومات في مباشرة تنمية سليمة بيئيا ومتواصلة *

٧٤- وقد أعلن في الاجتماع الاستعراضي المعقود في شباط/فبراير ١٩٨٠ عن تعيين السيد ابراهيم صبرى عبد الله (مصر) منسقا لفريق التنسيق والتوليف ، وعقب ذلك عين المدير التنفيذي ، من بين المرشحين الذين اقترحت اسماءهم الحكومات ، الأعضاء الستة في فريق التنسيق والتوليف ، وهم : السيد ف • غاسباروفيتش (يوغوسلافيا) ، والسيد ج • م • بلييغو غوتبيريز (اسبانيا) ، والسيد ب • لاغوس (اليونان) ، والسيد • مخلوف (تونس) ، والسيد • ه • بن ناجي (الجزائر) ، والسيد • غرينون (فرنسا) * وسيعمل الاعضاء المذكورون اعلاه على أساس عدم التفرد ، باستثناء السيد م • غرينون *

٧٥- وبدأت الدراسات القطاعية التالية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ :

— بشأن الموارد المائية ، والاستخدامات التنافسية ، والأولويات البشرية ؛

— بشأن نوعية المياه ، والسكان وحركات السكان ؛

— بشأن السياحة والفضاء والبيئة ؛

— بشأن التراث الثقافي والعلاقات فيما بين الثقافات *

ويتعاون عدد من خبراء الاقليم في الدراسات المتقدمة *

٧٦- كما بدأت مجموعة أخرى من الدراسات القطاعية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ :

— استخدام أمكنة الفضاء ، والتنمية الزراعية والريفية ، والانتاج الغذائي والتوازن بين الريف والحضر ؛

— الطاقة ، القديم منها والجديد ؛

— النمو الصناعي ، والاستراتيجيات الصناعية ؛

— العلاقات الاقتصادية داخل نطاق البحر الأبيض المتوسط *

٧٧- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ كان المفروض أن يتم تحديد اختصاصات مجموعة ثالثة من الحلقات الدراسية ، واختيار الخبراء والتحضير لبدء الحلقات الدراسية • كما كان المفترض أيضا أن يتم اقرار موضوعات المجموعة الرابعة والاخيرة من الدراسات *

٧٨- وقد أصدرت نشرة تصف الخطة الزرقاء باللغتين الانكليزية والفرنسية • ويعتزم البدء في اصدار نشرة اخبارية دورية عن الخطة الزرقاء لمواصلة اعلام الخبراء المعنيين والنقاط المركزية بها وتسهيل التغذية الراجعة • وستعمم النشرة كذلك على عناصر خطة العمل الأخرى *

٧٩- وترد معلومات اضافية بشأن أنشطة الخطة الزرقاء وبشأن خطة العمل والميزانية المقترحتين للفترة ١٩٨١-١٩٨٣ ، في الوثيقة UNEP/IG.23/INF.17 .

٨٠- وقد ورد اقتراح من حكومة ايطاليا بتوسيع فريق التنسيق والتوليف ليضم خبيرا من ايطاليا وخبيرا آخر من دولة أصغر أو دولة جزرية • وللأطراف المتعاقدة أن تتخذ قرارا بشأن هذه المسألة وستقدم الأمانة بيانا بالآثار المالية اذا أقرت مناقشة المسألة *

٨١- هذا ولم يدر جهد من أجل ضمان التنسيق المناسب بين الخطة الزرقاء وبين برنامج الأعمال ذات الأولوية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط من خلال حضور خبراء أى منهما لاجتماعات الآخر بانتظام • وستضمن مواصلة اجراء الاتصالات عن كثب أن يقف كل من عصرى خطة العمل بحدود اختصاصاته : فتكون الدراسات المنظورية للخطة الزرقاء ، والأعمال ذات الأولوية الموجهة ميدانيا لبرنامج الأعمال ذات الأولوية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط •

سابعاً - برنامج الأعمال ذات الأولوية

مقدمة

٨٢- يستمد برنامج الأعمال ذات الأولوية أسسه المفهومية من المقرر الذى اتخذه الاجتماع الدولي الحكومي للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط المعني بالخطة الزرقاء الذى عقد في شباط/فبراير ١٩٧٧ في سبليت ، حيث أقرت الحكومات برمجة العمل في ستة قطاعات مختارة • فقد أعطت الحكومات تعليمات بأن تصاغ المشاريع في القطاعات المختارة على نحو يتحقق معه الانسجام بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية وبين الاعتبارات البيئية • وكان من المتفاهم عليه أن البرامج التي ستتولد عن برنامج الأعمال ذات الأولوية ستكون قصيرة الأجل نسبياً ، وستصرف الى المشاريع ذات الوجهة العملية • وكان الرأى أن هذه الأنشطة ، التي يستهدف أن تتطور لتصبح برامج تعاونية اقليمية ، بمثابة أنشطة تكميلية للعمل الطويل الأجل الذى سيضطلع به من خلال الخطة الزرقاء •

٨٣- كذلك طلبت الحكومات أن تقيم هذه الأنشطة ، ربما على شكل برامج اقليمية ، شبكة تعاون مستمر فيما بين الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط • وفي ذات الوقت طلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضمن عدم حدوث تداخل بين المشاريع التي تطلق من خلال برنامج الأعمال ذات الأولوية وبين الدراسات المستقبلية الطويلة الأجل التي سيتم الاضطلاع بها في اطار الخطة الزرقاء •

٨٤- وفي بادىء الأمر اضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببرمجة العمل اعتماداً على موارده الذاتية ، وبخاصة على مركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار في جنيف • وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ أنشأ الرئيسان التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة في جنيف اشتركا في تمويلها ، مهمتها على وجه التحديد برمجة الأنشطة في برنامج الأعمال ذات الأولوية • ومنذ ذلك الحين نشطت الوحدة المشتركة بين البرنامج الانمائي وبرنامج البيئة في صياغة عدد من البرامج اقليمية ، يجرى استعراض بعضها في الوقت الحاضر تمهيداً لاتخاذ قرارات بشأن امكانية تمويلها • وقد أسهمت الوكالات المتخصصة المناسبة في الأمم المتحدة بنصيب أساسي من هذا الجهد الرامي الى استحداث المشاريع •

٨٥- وقد تدعمت أنشطة برنامج الأعمال ذات الأولوية أيضاً عن طريق مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبليت ، في أعقاب عرض تقدمت به السلطات اليوغوسلافية في شباط/فبراير ١٩٧٧ ، أى حين تم تحديد قطاعات برنامج الأعمال ذات الأولوية بادىء ذي بدء • فقد اضطلع مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبليت ببرمجة العمل في المستوطنات البشرية ، الذى يؤمل أن يفضي في الوقت المناسب الى مشروع أو أكثر في هذا القطاع • وربما يشترك أيضاً في ادارة الموارد المائية وفي السياحة • ويعتبر عمل مركز النشاط الاقليمي لبرنامج

الأعمال ذات الأولوية في سبلية مساهمة مفيدة في الأنشطة الشاملة للبرمجة في برنامج الأعمال ذات الأولوية ، التي اضطلعت بها أساسا الوحدة المشتركة بين البرنامج الانمائي وبرنامج البيئة والتي يوجد مقرها في جنيف •

الموارد الحية البحرية — الاستزراع المائي

٨٦ — قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتمويل الأنشطة التحضيرية في هذا القطاع ، بـ ١٠٠٠٠٠٠ دولار بالبعثة التقنية المشتركة بين الوكالات التي اشترك فيها البرنامج الانمائي والفاو وبرنامج البيئة خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ • وقد بنت البعثة عملها على التوصيات التي اتخذت في اجتماع مشاورات الخبراء بشأن تنمية الاستزراع المائي في اقليم البحر الأبيض المتوسط ، الذي عقد في أثينا من ١٤ الى ١٨ آذار/مارس ١٩٧٨ ، وقام بتنظيمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس العام لمصايد البحر الأبيض المتوسط التابع لمنظمة الأغذية والزراعة • وزارت البعثة المشتركة فيما بين الوكالات ١٧ دولة مشاطة واستكملت أعمالها بتحرير تقرير نهائي ومسودة وثيقة عن مشروع اقليمي واسع النطاق •

٨٧ — ومن المتوقع أن يركز المشروع الواسع النطاق ، اذا تم اقراره ، على الأهداف التالية :

(أ) وضع مشاريع نموذجية ذات أهمية اقليمية تستهدف اختبار الامكانية التقنية والاقتصادية لنجاح عدد من مناهج الاستيلاء ؛

(ب) عرض تقنيات استزراع محسنة ومناهج زراعة محسنة في مجال المحار وأنشطة مماثلة في استزراع البرك ؛

(ج) تنفيذ برامج بحث تكميلية يحتاج اليها لمواصلة تنمية تقنيات الانتاج مع الاهتمام بصفة خاصة بتكنولوجيا التغذية ومكافحة الأمراض ؛

(د) تدريب موظفين من المستوى العلمي والتقني الذي يقتضيه توسيع الاستزراع المائي في بلدان البحر الأبيض المتوسط ؛

(هـ) القيام ، من خلال عمل المشروع ، بتنمية شبكة يمكن عن طريقها تيسير نقل التقنيات المحسنة والتدريب والمعلومات فيما بين البلدان المشتركة ؛

(و) صياغة خطط وطنية لتنمية الاستزراع المائي وتوسيعه • ومن المقرر أن يستغرق المشروع ثلاث سنوات ونصف السنة ، وتقدر تكاليفه بمبلغ ٢ ٤٥٤ ٠٠٠ دولار ، بما في ذلك المساعدة في الأعمال التحضيرية •

٨٨ — وأقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعيين منسق مشروع في اطار مرحلة موسعة للمساعدة فسي الأعمال التحضيرية ، تسهم فيها منظمة الزراعة بوصفها الوكالة المشتركة والمنفذة • وقد اضطلع هذا الاختصاصي ، الذي تم تعيينه في منتصف حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، بأعمال تحضيرية أخرى من شأنها أن تسهل الاسراع في اقامة المشروع الرئيسي • وقد أجرى بصفة خاصة مشاورات مع الحكومات بغية تحديد المدخلات التي ستلزم على الصعيد الوطني من جانب البلدان التي تقرر التعاون في المشروع • ويبلغ مجموع تكاليف المساعدة في الأعمال التحضيرية التي يعولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بما في ذلك تكاليف البعثة المشتركة فيما بين الوكالات وخدمات منسق المشروع لفترة عام واحد ، ٢ ٥٤ ٨٠٠ دولار •

٨٩ - ويقوم البرنامج الانمائي باستعراض مسودة ثالثة لوثيقة المشروع الاقليمي * وقد تم الآن استكمال هذه الوثيقة ، التي أرسلت الى كل الحكومات المعنية لاستعراضها والتعقيب عليها والاعراب عن الدعم اذا أمكن ، عن طريق اضافة معلومات توفرت من خلال الزيارات القطرية التي قام بها منسق المشروع * ومن المتوقع معرفة موقف البرنامج الانمائي بصدد تمويل المشروع الرئيسي وشيكا *

ادارة الموارد المائية

٩٠ - استغرقت عملية تصميم نهج اقليمي سليم لادارة الموارد المائية وقتا طويلا على الرغم من المدخلات التي سبق تلقيها ، مثل النتائج التي أسفر عنها اجتماع للخبراء الحكوميين عقد في كان في نيسان /ابريل ١٩٧٨ بالتعاون مع مركز التدريب الدولي على ادارة الموارد المائية * وقام عدد من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بعد تفحص آراء الوكالات المتخصصة المناسبة ، بالموافقة على أن يشمل برعايته مشاورات تجرى فيما بين الوكالات بصدد هذا القطاع في مستهل تموز /يوليه ١٩٨٠ وقد أعدت وثيقة عمل لتوفير اطار للمناقشة ، أخذت صورة تبادل كثيف للآراء فيما بين ممثلي ادارة التعاون التقني والتنمية /الأمم المتحدة ، واليونيدو ، والفاو ، واليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومركز التدريب الدولي على ادارة الموارد المائية ، ومركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبلت ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، برئاسة برنامج الأمم المتحدة الانمائي *

٩١ - وكان الهدف من ذلك هي التوصل الى تحديد أولي لموضوعات تصلح مادة لرسم مشاريع ذات وجهة عملية في اطار الموضوع الشامل ، موضوع ادارة الموارد المائية * وكانت المعايير الرئيسية لاختيار المشاريع هي :

- (أ) المصلحة المتبادلة للدول الأعضاء المشتركة في النتائج التي يتم التوصل اليها ؛
 - (ب) مقدرة دولة أو أكثر من الدول الأعضاء على تنفيذ مشاريع بدعم خارجي حدى ؛
 - (ج) احتمال القيام بتبادل نشط للتكنولوجيا والمعلومات مع دول أعضاء لا تشترك على نحو مباشر في مشروع بعينه ؛
 - (د) التعرف على المدخلات ذات الصلة من البرامج السالفة واستخدامها ، مع الاعتماد أيضا على الأنشطة التي تنفذها الآن منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات *
- ٩٢ - وقد وضع الاجتماع قائمة مشاريع ينبغي اعتبارها رزمة متكاملة * ففي الامكان تفصيل العناصر داخل هذه الرزمة ، كل على حدة ، وتنفيذها على استقلال ، ولكن ينبغي لمجهود الأداء في مجموعه أن يراعي وحدة البرنامج الأساسية * وستقوم بضمان هذا التماسك الداخلي ، بصفة خاصة ، الأنشطة الداعمة المقترحة ، أي نقل وتبادل التكنولوجيا والمعلومات ، وكذلك برامج التدريب الواسعة * وترد فيما يلي قائمة الموضوعات التي تم تحديدها :

- (أ) اعادة استخدام المياه المفقودة ، وتأثير السياحة على كمية الموارد المائية ونوعيتها ، وتخليص المياه من المعادن ،
- (ب) استخدام المياه الضاربة الى الملوحة والمالحة في الزراعة ، واعداد تعبئة الطبقات الخازنة للماء في المناطق القاحلة اعادة طبيعية ، وتكنولوجيا الاقتصاد في الماء ،

(ج) مفاهيم متكاملة عن تخطيط وتنمية المياه ، واختيار ازالة ملوحة مياه البحر فسي مواجهة خيارات أخرى ، وتخزين المياه الجوفية واعادة التعبئة الاصطناعية ؛

(د) الحد من التحات والترسيب ، ونقل المياه العذبة عبر البحار ، ونظم تبادل المعلومات بشأن علوم وتكنولوجيا المياه •

٩٣ - وفي المرحلة الأولى وضع برنامج الأمم المتحدة الانمائي هذه المقترحات العامة قيـد الاستعراض ، وطلب من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ومن مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبلت صياغة مشاريع مقترحات تغطي كلا من الاثنى عشر موضوعا المعنية • وقد وردت حتى الآن مقترحات من الفاو واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبلت • ويبلغ مجموع تكاليف المشروعات التي وردت حتى الآن ، اذا أقرت في شكلها الحالي ، ١ ٢٩٩ ٠٠٠ دولار •

٩٤ - ومن غير المرجح أن يقرر برنامج الأمم المتحدة الانمائي تمويل عدد كبير من هذه المشاريع وان لم يرد بعد رد فعله على نحو مفصل بشأن هذا الموضوع • وكما هو الحال بالنسبة لـكل البرامج الاقليمية ، فان مستوى الأولوية الذي تعلقه حكومات المنطقة على هذه المقترحات سيكون عاملا هاما • يضاف الى ذلك أن تشابه المقترحات الموضوعة وعلاقتها بالبرامج الجارية يجعلان من الضروري أن تنقل آراء الحكومات من خلال قنوات الاتصال العادية •

٩٥ - وأيا ما كان الأمر فقد رثي من باب الحرص اقتراح اعتماد بعض التمويل من خلال عنصر برنامج الأعمال ذات الأولوية في الصندوق الاستثماري للبحر الأبيض المتوسط ، والتماس تمويل ثنائي مناسب أيضا •

مصادر الطاقة المتجددة

٩٦ - عقب اجتماع الخبراء الحكوميين الذي عقد في مالطة في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ برعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي و برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تم تنظيم سلسلة من البعثات الى كثير من الدول المشاطئة • وقرر البرنامج الانمائي ، على أساس البيانات التي تم الحصول عليها ، تمويل مشروع للمساعدة في الأعمال التحضيرية تبلغ تكلفته المبدئية ١١٤ ٥٠٠ دولار ، أما مجموع تكلفة هذا المجهود التحضيرى فيصل الى ٢٠٠ ٠٠٠ دولار •

٩٧ - وقد أسفر المشروع التحضيرى ، الذى قام البرنامج الانمائي بتنفيذه بمساعدة من مؤسسة للمهندسين الاستشاريين ، عن تعيين مشروع اقليمي واسع النطاق لمصادر الطاقة المتجددة تقدر تكاليفه بمبلغ ٦٧٣ ملايين دولار ويستغرق ثلاث سنوات ونصف السنة • وقد تدعمت أعمال المشروع التحضيرى الى حد كبير عن طريق قيام علماء واختصاصيين رفيعي المستوى من بلدان الاقليم بالاشتراك المنتظم فيها ، اذ طلب منهم الاشتراك في ثلاث مشاورات تقنية متعاقبة مع البرنامج الانمائي وبرنامج البيئة والمهندسين الاستشاريين • وهكذا تمت دراسة الأعمال التقنية والبرنامجية والتأثير عليها لضمان جمل المقترحات النهائية تعكس احتياجات البلدان المهتمة وأولوياتها وتكنولوجياها •

٩٨ - ويستهدف المشروع الاسهام في تنمية مصادر متجددة للطاقة المتجددة في الاقليم - وبالذات في المجتمعات الريفية - على أساس تقني واقتصادي وبيثي سليم • ويتألف المضمون التقني للمشروع الواسع النطاق من عمليات اختبار وااثبات في ثلاثة مجالات تقنية رئيسية ، هي التالية :

(أ) النظام 'ألف' - طاقة الرياح • تحويل طاقة الرياح لضخ المياه ولتوريد الطاقة الكهربائية للاستخدامات ذات النطاق الصغير ؛

(ب) النظام 'باء' - الطاقة الشمسية • توليد الكهرباء تلقائياً لضخ المياه وغيره من الاستخدامات في المجتمعات الريفية ؛

(ج) النظام 'جيم' - إزالة الملوحة بالطاقة الشمسية • إزالة ملوحة المياه الضاربة إلى الملوحة ومياه البحر باستخدام التناضح العكسي في الحالة الأولى والتقنيات الومضية المتعددة المراحل في الحالة الثانية •

٩٩ - ويرمي المشروع إلى إنشاء ثلاثة مواقع اختبار مستقلة لكل من النظامين 'ألف' و 'باء' ، وموقعي اختبار للنظام 'جيم' ، تستخدم فيها الخيارات التقنية الموضحة أعلاه • وسيشكل شراً أجهزة التوضيح اللازمة بندا رئيسياً في ميزانية المشروع •

١٠٠ - أما العناصر الأخرى في المشروع فتتكون من سلسلة من الدراسات الخاصة الموجهة على وجه الخصوص صوب تحليل النظم الثلاثة قيد الاختبار تحليلًا اقتصادياً ومالياً ، وتقييم الآثار البيئية على النظم الجديدة المستحدثة ، وكذلك من دراسات اجتماعية تركز بصفة خاصة على قبول المستهلك • وسيتم الاضطلاع ببرنامج تدريب موسع للمهندسين والفنيين ، ولا سيما عن طريق دورات دراسة قصيرة وحلقات دراسية وحلقات بحث • ومن المرتقب أيضاً أن يؤسس تبادل المعلومات على البيانات التي تتولد عن مختلف الايضاحات التقنية ، وأن يقوم هذا التبادل الأفقي بوصفه جزءاً أصيلاً في المشروع في طور تكوينه •

١٠١ - وقد عمم التقرير النهائي للمشروع التحضيري ، مع مسودة وثيقة مشروع ، على الحكومات فسي الاقليم وعلى البلدان المجاورة المهتمة المحتملة • وطلب من الحكومات أن توضح درجة الدعم الذي يفترض أن يجتذبه مثل هذا المشروع • وفي هذه الأثناء ، يواجه برنامج الأمم المتحدة الانمائي مسألة تمويل المشروع الواسع النطاق قيد الاستعراض ، بما في ذلك امكانية ضمان التمويل المشترك من جانب مصادر أخرى • وما تزال ترتقب نتائج هذا الاستعراض الهام واحتمال التمويل •

المستوطنات البشرية

١٠٢ - تم مؤخراً استكمال مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبليت ، بمساعدة من منظمة الصحة العالمية ، لمشروع تحضيرى يكلف ٥٠٠٠٠ دولار ، واشترك في تمويله برنامج الأمم المتحدة للبيئة والسلطات اليوغوسلافية • وقد زارت مجموعة مكونة من ثلاثة خبراء استشاريين عدداً من الدول المشاطئة بغية تحديد أنشطة في هذا القطاع تغطي موضوعات مثل تخطيط المدن ، والتخطيط الاقليمي والنظافة الصحية • وتم استكمال المشروع التحضيري باجتماع للخبراء الحكوميين لمناقشة ورقتي عمل (أعدتهما البعثة) في سبليت ، يوغوسلافيا •

١٠٣ - وقد نجح الاجتماع ، الذى عقد في سبليت في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، نجاحاً استثنائياً وحضرته عشرين مشاطئة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والموئل ، وبرنامج البيئة ، والوحدة البرنامجية المشتركة بين البرنامج الانمائي وبرنامج البيئة • وكانت الأنشطة التي حددت بصفة مؤقتة في سبليت تغطي موضوعات مثل تأثير الهجرة على المستوطنات الساحلية ، والتوسع في المرافق العامة المعنية

خصيصا بتصريف النفايات وتوريد المياه ، والتخطيط الاقليمي وتخطيط المدن واستخدام الأراضي (بما في ذلك العوامل الخاصة المتصلة بالاقتصادات الجزرية) واستعادة وبث الحياة في مراكز المدن التاريخية . وهناك جوانب هامة أخرى تتعلق بالنقل والموانئ والتصميم المناسب للمساكن الجديدة . وقد أرسل مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبلت التقرير النهائي الى كسل الدول المشاطئة ، والى الوكالات التي يمكن أن تساعد في صياغة هذا أو ذاك من العناصر في برنامج اقليمي ما .

١٠٤ - واستجابة لطلب مدير مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبلت ، وردت بالفعل مقترحات من منظمة الصحة العالمية/المكتب الاقليمي الأوروبي تغطي : " التكنولوجيا المناسبة لجمع وتصريف النفايات السائلة والصلبة في المستوطنات المتوسطة الحجم في البحر الأبيض المتوسط " و " التخطيط الشامل للصحة البيئية في مناطق المدن المتوسطية الكبرى " . وفي ميدان التخطيط كوت الأمم المتحدة بعثة تقنية مشكلة من أحد مستشاريها الاقليميين ، ولا يزال العمل مستمرا في صياغة برنامج . كذلك بدأت مشاورات بين مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية وبين مكتب العمل الدولي ، ويمكن أن يتوقع قيام تعاون منتج على مستوى رفيع بشأن موضوع الهجرة الواسع النطاق . ولا يزال ينتظر ورود مدخلات من اليونسكو ومن المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية وكذلك من " الممثل " .

١٠٥ - وسيشتمل العمل التحضيري في هذا القطاع أيضا على تنظيم اجتماع فيما بين الوكالات لاستعراض مختلف المقترحات التي أبدت في مجال المستوطنات البشرية ، سيعقد في جنيف في أيار/مايو ١٩٨١ برئاسة مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبلت ومن المحتمل أن يسفر هذا الاستعراض عن سلسلة من الأنشطة المتصلة بمشاريع اقليمية والتي يمكن ، من حيث المبدأ ، أن يشرع فيها في النصف الثاني من عام ١٩٨١ ، والتي أفرد لها اعتماد جزئي في اطار عصر مركز النشاط الاقليمي في برنامج العمل والميزانية (UNEP/IG.23/6) .

حفظ التربة

١٠٦ - شددت التقارير السابقة للاجتماعات الدولية الحكومية للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط على الصعوبات المفهومية التي تواجه تصميم نهج سليم للبرمجة اقليمية في هذا القطاع . وقد تكرر القول بأن من المشكوك فيه أن يكون هذا القطاع مناسباً للبرمجة اقليمية ، بوصفها نهجا متميزا عن النهج الوطني البحث . وقد اضطلعت بالمشاورات الوحدة المشتركة فيما بين البرنامج الانمائي وبرنامج البيئة بالاشتراك مع الفاو وكذلك مع اختصاصيين ومهندسين استشاريين من خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة .

١٠٧ - واستعرض البرنامج الانمائي بعناية المقترحات الواردة من الفاو والمشورة التي تم الحصول عليها من مصادر أخرى . وقرر أنه لا يوجد ثمة مبرر لتمويل أنشطة تتطوى على مشاريع ذات طابع اقليمي في هذا القطاع ، واطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والفاو على موقفه هذا . وكان مؤدى المشورة التي تلقت من خارج منظومة الأمم المتحدة هو أن أى برنامج اقليمي يتميز بضيق النطاق بالمقارنة بالأنشطة الوطنية . وعلى نقيض الحال في برامج حفظ التربة في البلدان المحاذية لشبكة نهريّة واسعة ، تدرك بلدان البحر الأبيض المتوسط بجلاء النتائج المترتبة على سياساتها ، حيث أنه يمكن تمييز هذه السياسات بجلاء داخل أى سياق وطني .

١٠٨- ومع ذلك ، يجب أن يكون واضحاً من الفقرة ١٠٧ أعلاه أنه يمكن ، من حيث المبدأ ، أن تحظى بعض جوانب مسألة حفظ التربة بعناية في بعض العناصر التي تم تحديدها في إطار إدارة الموارد المائية • أما الجوانب الإضافية مثل التصحر فتغطيها جزئياً البرامج الجارية التي يشترك فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبعض الوكالات الأخرى • كما توجه العناية إلى النشاط الإقليمي الذي تشرف عليه اليونسكو بعنوان " مركز المعلومات عن بيئة المتوسط " وهو يقوم ، بين جملة أمور بتوفير تبادل البيانات عن التربة والنباتات • وأخيراً فإنه ، فيما يتعلق بالتحديات الساحلية الذي قدمت عنه تقارير موجزة في الاجتماعات السابقة ، لا يزال هناك أمل بإمكان وضع مقترح مشروع سليم بمساعدة من اليونسكو •

السياحة

١٠٩- بناءً على طلب الوحدة المشتركة بين البرنامج الانمائي وبرنامج البيئة في جنيف ، اضطلعت المنظمة العالمية للسياحة في أواخر ١٩٧٩ ومستهل ١٩٨٠ باستقصاء عن طريق المراسلة للأولويات الرئيسية التي تضعها الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط نصب عينيهما في قطاع السياحة • وقد أخذت هذه الآراء في الحسبان عندما أعدت المنظمة العالمية للسياحة في وقت لاحق وثيقة مشروع تتوخى فيها وضع دراسة إقليمية لجدوى إجراء تنمية سياحية متكاملة في البحر الأبيض المتوسط • يضاف إلى ذلك أن مركز النشاط الإقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبلت بذل جهداً نشطاً في وضع تصميم أولي لنهج إقليمي يتناول برامج السياحة •

١١٠- وفي أواسط تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعقد اجتماع تشاوري في جنيف تشترك فيه المنظمة العالمية للسياحة ، ومركز النشاط الإقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في سبلت ، ووحدة البرنامج المشتركة فيما بين البرنامج الانمائي وبرنامج البيئة • يضاف إلى ذلك أن برنامج البيئة قام بتعيين أربعة خبراء استشاريين من بلدان الإقليم • وكان الغرض من التشاور هو القيام بتحليل المقترحات التي وردت فعلاً وتحديد أفضل نهج لتصميم برنامج إقليمي •

١١١- وقد جاءت النتيجة التي أسفر عنها هذا التشاور في شكل تقرير يحدد خطاً ممكناً للعمل يمكن أن يكون قاعدة لمحاولة تعاون إقليمي في هذا القطاع ويعترف بالعلاقة القائمة بين السياحة وبين البيئة ، من كل جوانبها • وقد طلب برنامج البيئة حينئذ من المنظمة العالمية للسياحة أن تعد مقترحاً جديداً لمشروع للمساعدة في الأعمال التحضيرية يتم الاضطلاع به في الشهور الأولى من عام ١٩٨١ • والأمل معقود على أن يصل مقترح من المنظمة العالمية للسياحة قبل ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٠ لا مكان الحصول على التمويل من الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط •

١١٢- وليس في الوسع تقديم إيضاح أكثر دقة في هذه المرحلة عن طابع أي برنامج إقليمي قد يبرز للوجود • ومن المتوقع أن تواصل المنظمة العالمية للسياحة مد هذا العمل بخبرتها التقنية ، وأن يتمكن مركز النشاط الإقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية أيضاً من الاشتراك في أعمال صياغة المشروع •

موجز الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في برنامج الأعمال ذات الأولوية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، وأثارها المالية

١١٣- بلغت الأعمال البرنامجية الموسعة في مصادر الطاقة المتجددة وفي الاستزراع المائي مرحلة قد يوشك فيها اتخاذ قرارات بالتمويل • ويجرى الاضطلاع بأنشطة برنامجية إضافية في مجالات إدارة الموارد المائية ، والمستوطنات البشرية والسياحة ، ويؤمل أن تبرز قريبا أنشطة اقليمية سليمة لاتخاذ قرارات بشأن امكان تمويلها • أما فيما يتعلق بموضوع حفظ التربة ، فيوصى بعدم مواصلة متابعته بوصفه قطاعا بمعنى الكلمة تتم برمجته في اطار برنامج الأعمال ذات الأولوية •

١١٤- وفيما يلي التقديرات المالية للمشاريع التي وضعت أو التي وصلت الى مرحلة متقدمة من الصياغة:

مصادر الطاقة المتجددة	٦ ٧٣٠ ٠٠٠ دولار
الاستزراع المائي	٢ ٤٥٤ ٠٠٠ دولار
ادارة الموارد المائية	١ ٢٩٩ ٠٠٠ دولار
المستوطنات البشرية	١ ٠٦٤ ٠٠٠ دولار
السياحة	٥٠ ٠٠٠ دولار
	١١ ٥٩٧ ٠٠٠ دولار
	=====

ويرد التوزيع أعلاه للدلالة فحسب على وجه يوضح نطاق الأنشطة المهيأة للتمويل أو القريبة من تلك النقطة • بيد أنه يجب أن يكون واضحا أن القيام بتمويل جمع من المبالغ بهذا القدر من الضخامة سيتسم بالتعقيد ، وأنه سيتوجب على أية حال أن يستمد التمويل من مصادر متنوعة •

ثامنا - المناطق والعوائل والأنواع المتمتعة بحماية خاصة

١١٥- في الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة ، طلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم ، بالتعاون مع الفاو واليونسكو والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية ، بالدعوة لعقد اجتماع دولي حكومي لبحث خطوط ارشادية ومبادئ تقنية لانتقاء وإنشاء وإدارة مناطق تتمتع بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط ، والمسائل الأخرى ذات الصلة ، وذلك بهدف اعتماد الارشادات والمبادئ المذكورة • (الفقرة ٢٥ ' ٢ ' من المرفق الخامس بالوثيقة UNEP/IG.14/9)

١١٦- وقد عقد الاجتماع في أثينا من ١٣ الى ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ بغرض اعتماد الارشادات المذكورة • وبدلا من ذلك ، وجد الاجتماع لديه القدرة على الذهاب الى أبعد من ذلك والموافقة بالفعل على مشروع بروتوكول ، وهو ما يمثل انجازا هاما • ويرد مشروع البروتوكول وتوصيات الاجتماع في الوثيقة UNEP/IG.23/INF.6 •

١١٧- وأوصى الاجتماع بأن يقدم نص منقح للوثيقة ، المتعلقة بالمبادئ والمعايير والخطوط التوجيهية لانتقاء وإنشاء وإدارة مناطق بحرية وساحلية تتمتع بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط

الى حكومات الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط أثناء الاجتماع الثاني للأطراف المتعاقدة بوصفه "وثيقة مرجعية يمكن الاعتماد عليها في سياق أنشطتها ذات الصلة بالمناطق المحمية" وقد وزعت هذه الوثيقة المنقحة بوصفها الوثيقة UNEP/IG.23/INF.7 .

١١٨- وطلب الاجتماع من الأمانة أن توزع مشروع البروتوكول على الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، برجا تقديم ملحوظاتها بشأنه خطيا . ووزع المشروع قبل الدعوة لعقد الاجتماع الثاني للأطراف المتعاقدة .

١١٩- وطلب الاجتماع أيضا من برنامج البيئة أن يوزع دراسة قانونية أعدها فريق صغير من الخبراء قامت الأمانة بتسميته لتحديد ما اذا كانت التغطية الجغرافية الواردة في مشروع البروتوكول تناظر في كل جوانبها التغطية الواردة في اتفاقية برشلونة ، وفي حالة النفي ، ما اذا كان ينبغي الأخذ بإجراءات خاصة من أجل التوصل الى اعتماد البروتوكول .

١٢٠- وقد اجتمع فريق الخبراء الصغير في جنيف في يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ . وكان يتألف من السيد م . سوريغيه (فرنسا) الذي تولى الرئاسة ، والسيد أ . لحلو (المغرب) ، والسيد م . لعجوزي (الجزائر) ، والسيد ف . لعجيمي (تونس) والسيد ر . س . بيرو من أمانة الجماعة الاقتصادية الأوروبية . وترد توصياتهم المشتركة في الوثيقة UNEP/IG.23/10 .

١٢١- وركز الاجتماع على ضرورة انشاء مركز نشاط اقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط ، وأوصى أن تقوم الدول الساحلية في إقليم البحر الأبيض المتوسط بما يلي :

(أ) انشاء مركز نشاط اقليمي للمناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط في اطار أنشطة الأمانة المسؤولة عن تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، وذلك للمساعدة على النهوض باستحداث شبكة من المناطق البحرية والساحلية المحمية ولتشجيع التعاون الاقليمي في هذا الميدان ؛

(ب) قبول العرض الكريم المقدم من حكومة الجمهورية التونسية لاستضافة المركز في تونس (١) ؛

(ج) دعوة المنظمات الدولية المهمة ، مثل الفاو واليونسكو والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية ، الى التعاون مع المركز ، كل في نطاق اختصاصها ؛

(د) تشجيع ودعم قيام مركز النشاط الاقليمي ، بالتعاون مع المنظمات الدولية المهمة باعداد ونشر واستكمال دليل للمناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط .

ولعل الأطراف المتعاقدة ترغب في نظر القرارين الموصى بهما في النقطتين (أ) و (ب) أعلاه أثناء دورتها الثانية .

١٢٢- وأوصى الاجتماع بأن تقوم الأطراف المتعاقدة خلال اجتماعها العادي الثاني بما يلي :

١ ' دعوة الأمانة الى اعداد مشروع منقح مؤسس على الملحوظات الواردة من حكومات الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط ؛

(١) سجل وفد اسرائيل تحفظا فيما يتعلق بهذه التوصية .

٢٠ ' الاذن بعقد اجتماع خبراء حكوميين من أجل وضع مشروع نهائي يقدم الى مؤتمر للمفوضين ؛

٣٠ ' الاذن ، وفقا للمادة ١٥ من الاتفاقية ، بعقد مؤتمر مفوضين بغرض اعتماد البروتوكول ، في أقرب وقت ممكن عمليا •

وينبغي أيضا للأطراف المتعاقدة أن تدرج في ميزانية ١٩٨١-١٩٨٣ الموارد المطلوبة لتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه •

تاسعا - مسائل أخرى

١٢٣- اجتمعت اللجنة الفرعية للاتحاد الدولي البرلماني المعنية بمكافحة التلوث في البحر الأبيض المتوسط في نيقوسيا من ٢٥ الى ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٠ وقد أيدت بشدة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وبصفة خاصة لبروتوكول مكافحة التلوث الناشئ عن مصادر برية • ولوحدة التنسيق اتصالات وثيقة مستمرة مع أمانة الاتحاد الدولي البرلماني وكذلك مع بعض من أعضاء اللجنة • ويقدم كلا الطرفين دعما ثميناً في التصديق على بروتوكولات جديدة •

١٢٤- وقد اقترحت اللجنة أن تشجع الدول الأعضاء أهداف خطة عمل البحر الأبيض المتوسط عن طريق تنظيم يوم سنوي للبحر الأبيض المتوسط •

١٢٥- وبذلت منظمة المدن المتحدة في نطاق اختصاصها ولسنوات عديدة نشاطاً في تشجيع حماية البحر الأبيض المتوسط • وفي عام ١٩٧٧ أنشأت اتحاد مدن البحر الأبيض المتوسط الذي يوجد مقره الرئيسي في ريميني ، كما أقامت اتصالاً وثيقاً مع وحدة التنسيق في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط • وقد ركز مؤتمر منظمة المدن المتحدة سنة ١٩٨٠ الذي عقد في كوفنتري في يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو على مشاكل حماية البحر الأبيض المتوسط ودور المدن المشاطئة في هذا الصدد • ومن المعترزم دعوة اتحاد مدن البحر الأبيض المتوسط للتعاون بصدد مشاريع محددة تهتم المدن المشاطئة التي عينت في برنامج المستوطنات البشرية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية •

١٢٦- ويستحق الاعلام العام ، بوصفه أداة مساعدة في تنفيذ خطة العمل ، مزيداً من التطوير • فقد تواصل نمو اهتمام الرأي العام بحالة التلوث في البحر الأبيض المتوسط ، وغطت وسائل الاعلام بصفة خاصة على نطاق واسع توقيع البروتوكول بشأن المصادر البرية في أثينا وكذلك جوانب أخرى من خطة العمل • بيد أن التغطية ، في مناسبات أخرى ، كانت مثيرة للذعر نوعاً ما أو كانت تركز على حالات التلوث المتطرفة ذات الطابع المحلي ، في حين تجاهلت غالباً التدابير الوطنية والاقليمية الهامة التي اتخذت فعلاً أو هي في سبيلها الى ذلك • ولذا يقترح المدير التنفيذي أن تخصص بعض الموارد من ميزانية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للاعلام العام وذلك لاستكمال الدعم الوظيفي الذي وفره حتى الآن برنامج الأمم المتحدة للبيئة •

عاشرا - الترتيبات المؤسسية والمالية

المكتب

١٢٧- قدم اقتراح بإنشاء مكتب موسع وبوضع تعريف لا اختصاصه الى الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة (الوثيقة UNEP/IG.18/6 والوثيقة UNEP/IG.14/CRP.9) وقد نوقشت هذه المسألة أيضا في الاجتماع الاستعراضي المعقود في شباط/فبراير ١٩٨٠ والذي قرر أن يبت في مسألة المكتب الموسع برمتها في الاجتماع الثاني للأطراف المتعاقدة ، وأن يتضمن القرار الذي يتخذ تدابير لضمان جعل النظام الداخلي يغطي الحالات الناشئة عن استقالة أعضاء المكتب أو عجزهم عن مواصلة القيام بالتزاماتهم على نحو آخر .

١٢٨- وتتناول الوثيقة UNEP/IG.23/3 مسألة استبدال أعضاء المكتب ومسألة المكتب الموسع . ويقتضي أي تعديل للنظام الداخلي أن يتخذ الاجتماع قرارا به بأغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدين الحاضرين والمصوتين ، وفقا للمادة ٥٠ من النظام الداخلي .

١٢٩- وخلال عام ١٩٨٠ اجتمعت الأمانة مع المكتب في أيام ١٠ شباط/فبراير، و١١ أيار/مايو، و١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لاستعراض قضايا السياسة العامة وترتيبات العمل في الاجتماعات التي تلت ذلك على الفور ، ولتقديم تقارير مرحلية عن خطة العمل ككل .

١٣٠- يضاف الى ذلك أن المنسق أعلم المكتب ، شخصا أو خطيا ، بالقضايا والتطورات الرئيسية التي طرأت فيما بين الاجتماعات . وتوفر هذه الاتصالات للأمانة دعما هاما في مجال السياسة العامة .

وحدة التنسيق

١٣١- تولى المنسق الذي عين في شباط/فبراير ١٩٨٠ مسؤولية جميع الجوانب في خطة العمل ماعدا البرنامج المنسق (MED POL) الذي ظل خاضعا لشراف مدير مركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار والجوانب القانونية التي ظلت من اختصاص أحد مسؤولي مركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ . وخلال العام الماضي قام المنسق بزيارة مراكز النشاط الاقليمي الثلاثة في مالطة وسبليت وصوفيا أنتيبوليس . وقام بزيارة ايطاليا وفرنسا وقبرص ومالطة وموناكو ويوغسلافيا واليونان ، ومقر الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، بناء على دعوة من سلطاتها أو بمناسبة اجتماعات حضرها فيها . وعززت هذه الاتصالات بالغ الاهتمام الذي يبديه المسؤولون بشأن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واستعدادهم للمواظرة في عديد من المجالات التقنية المتنوعة . وفي كل حالة تم اعطاء السلطات صورة واضحة للمشاكل المالية المستمرة التي تواجهها خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، وللإجراءات المطلوبة لحلها . وأشارت هذه السلطات التي توفر برامج ثنائية يمكن أن تدعم صميم أنشطة خطة العمل متى تم إرساؤها على أساس مالي سليم . ومن المتوقع أن تثبت مثل هذه الزيارات للدول المشاطئة الأخرى جدواها أيضا .

١٣٢- وقد أعاق الوحدة عاقبة خطيرة في تنفيذ واجباتها افتقارها شبه الكلي الى الموظفين . فبالقارنة بما كان عليه الحال في السنوات ١٩٧٥-١٩٧٩ حتى كان هناك خمسة موظفين فنيين خصصهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (مركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار) لمعالجة برنامج البحر الأبيض المتوسط ، كانت الوحدة عام ١٩٨٠ تتألف من المنسق ومن موظف فني مبتدئ واحد . يضاف

الى ذلك أنه بالنظر الى حدوث تطورات غير متوقعة ، اضطر المنسق الى أن يتكفل في نفس الوقت بواجبات القائم بأعمال مدير مكتب الاتصال التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جنيف اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٨٠ . وقد تعذر تعيين الموظفين الفنيين الثلاثة الذين أقر تعيينهم في شباط/فبراير ١٩٨٠ لعدم توفر الموارد بسبب تأخر الحكومات في دفع المساهمات المطلوبة لتغطية سنة تعاقدية واحدة على الأقل لكل من هؤلاء الموظفين .

١٣٣- وكان نقل المسؤولية عن الوحدة تدريجيا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى دول البحر الأبيض المتوسط يستهدف ضمان وجود قاعدة ثابتة لتطوير البرنامج على مدى عدد من السنوات . ولم يتحقق ذلك في عام ١٩٨٠ الذي تميز بعدم كفاية الموارد وعدم الأمان وقصور الحلول القصيرة الأجل .

١٣٤- ولم يعد في الوسع الآن ضمان توافر المستويات المطلوبة في اعداد الوثائق واتاحتها بكل اللغات الرسمية وتوزيعها في الوقت المناسب . ولم تكن الوحدة بمفردها بقادرة على خدمة الاجتماع الثاني للأطراف المتعاقدة لو لم تزود بموظفين اضافيين ، في كل حالة على حدة ، من وحدات برنامج البيئة الأخرى .

١٣٥- ولا يمكن لهذا الوضع أن يستمر في عام ١٩٨١ . وقد أوصى المدير التنفيذي بشدة أن يكون لمطالبات التوظيف أولوية الانفاق من الأموال الحاضرة ابتداء من مستهل عام ١٩٨١ .

١٣٦- وعند اقرار وظيفة مسؤول تجهيز البيانات في شباط/فبراير ١٩٨٠ ، طلب الاجتماع الاستعراضي أن تقدم الأمانة تقريرا عن استخدام عملية تجهيز البيانات في بعض مجالات خطة العمل . ويرد هذا التقرير في الوثيقة UNEP/IG.23/8 .

١٣٧- وترد في المرفق الثاني حالة التوظيف في وحدة التنسيق وفي مراكز النشاط الاقتصادي الاقليمي الثلاثة .

١٣٨- وترد في المرفق الثالث قائمة بالاجتماعات التي نظمت في اطار خطة العمل خلال عام ١٩٨٠ .

موقع الوحدة

١٣٩- نوقشت مسألة الموقع الذي سيقدر أخيرا لوحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة ، الذي وجد نفسه عاجزا عن تفضيل أى من الأماكن الأربعة المقترحة بصفة نهائية ، فاتفق على :

١ ' أن تستقر وحدة التنسيق الدائمة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط آخر الأمر في دولة من دول البحر الأبيض المتوسط ؛

٢ ' أن تتخذ الأطراف المتعاقدة ، في اجتماعها العادي المقبل ، قرارا نهائيا بشأن المدينة التي يجب أن تستقر فيها وحدة التنسيق ، وفي حالة عدم التوصل الى قرار توافقي ، يلزم تقرير المكان بطريق التصويت ؛

٣ ' وكندبير مؤقت ، تظل وحدة التنسيق في جنيف .

١٤٠- وفي الاجتماع الاستعراضي المعقود في شباط/فبراير ١٩٨٠ ذكرت الأمانة أنها ستعد دراسة تفصيلية ومستكملة عن كل الجوانب التي تتصل بتوطين وحدة التنسيق في الدول المختلفة التي

أبدت اهتماما حتى الآن باستضافتها • ولن تقتصر الدراسة على تقديم تقديرات منقحة للمصروفات وحسب ، وإنما ستتناول أيضا المركز القانوني المتفق عليه للوحدة •

١٤١- وقد أعدت الوثيقة UNEP/IG.23/7 استنادا الى الردود الواردة من حكومات اسبانيا وموناكو واليونان (وكذلك من فرنسا بشأن الجوانب القانونية لتوطين الوحدة في موناكو) • أما فيما يتعلق بتقديرات التكاليف ، فقد استخدمت المعلومات المقدمة من الحكومات المعنية لتعيين ترتيب الاختلاف في التكاليف بين المكان الحالي وبين الأماكن المقترحة • على أن استحالة تحديد مستقبل اتجاهات تكاليف المعيشة تحول بالضرورة دون اجراء مقارنات دقيقة بين التكاليف •

١٤٢- ويود المدير التنفيذي أن يشدد على استصواب التوصل الى قرار توافقي ، جريا على تقاليد التعاون في البحر الأبيض المتوسط منذ عام ١٩٧٥ • هذا الى أن أي استقطاب شديد بشأن هذه القضية سيؤثر دون مناص على المجالات العلمية والمجالات التقنية الأخرى •

١٤٣- يضاف الى ذلك أنه ، اذا لم يتم التوصل الى حل مرض في الاجتماع الحالي ، فلعل الأطراف المتعاقدة ترغب أن تقرر تناول المسألة في اجتماعها العادي الرابع • ذلك أن الاستقرار الناشئ عن فترة مؤقتة مدتها أربع سنوات سيسر تعيين الموظفين ، وتخطيط الخدمات المشتركة ، وانتقاء وشراء الأجهزة التي ستقاسمها الوحدة •

المسائل المالية - الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط

١٤٤- اتفق الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة على ما يلي :

١٤٠" ينبغي انشاء صندوق استئماني متوسطي اقليمي لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث • وقد ورد في المرفق الثامن لهذا التقرير بيان بالمساهمات التي تعهدت بها كل حكومة للصندوق الاستئماني لفترة السنتين ١٩٧٩ - ١٩٨٠ والجدول الذي بنيت عليه هذه التعهدات ؛

١٤١" ينبغي للأطراف المتعاقدة أن توكل الى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ادارة الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط بصفة مؤقتة ، على أن يكون مفهوما أنه سيستخدم كل ما هو متاح له من الوسائل الممكنة من أجل تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد في تلك الادارة ؛

١٤٢" ينبغي للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أن يبحث بحثا مستفيضا ، مستعينا بالدراسات الملائمة ، جدوى ادارة الصندوق الاستئماني بواسطة منظمات أو هيئات أخرى غير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

١٤٣" يتم استعراض هذه الآلية في الاجتماع التالي للأطراف المتعاقدة ، حيث قد يكون من المستطاع في حينه التوصل الى قرار على ضوء الخبرة المكتسبة خلال فترة السنتين ١٩٧٩ / ١٩٨٠ " •

١٤٥- وتبعا لتوصية اتخذها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته السابعة ، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ تموز / يوليه ١٩٧٧ الصندوق الاستئماني الاقليمي لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ، لفترة عامين •

١٤٦- وفي وقت انعقاد الاجتماع الاستعراضي في شباط/فبراير ١٩٨٠، لم يكن قد ورد سوى ٣٥ في المائة من المساهمات المتفق عليها. وارتفعت النسبة المئوية إلى ٥٢,٢٤ في المائة بحلول تموز/يوليه ١٩٨٠، ولم يتم تسجيل أية مدفوعات بعد ذلك حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ومن المرجح أن يرد الرصيد بعد قليل من انقضاء فترة العامين ١٩٧٩ - ١٩٨٠ التي خصص لها. وترد المدفوعات التي تلقاها الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ في المرفق الرابع.

١٤٧- وينبغي التذكير بأن الأمانة مضطرة، بموجب أحكام الصندوق الاستئماني أن تدير الأموال المتبرع بها إذا، ومتى، تلقتها فعلا، وأنه لا يمكن الشروع في أي عمل على أساس مبالغ أعلن التبرع بها أو مبالغ موعودة.

١٤٨- ويلاحظ أن ثمة بلدانا عديدة أدت ما عليها دفعة واحدة، في حين تؤدي بلدان أخرى مدفوعاتها على مدى سنتين أو أكثر. وفي كل مرة يتم فيها تلقي مساهمات جديدة أو الإفراج عن مخزونات، كان يتعين الاضطلاع مجدداً بكامل الإجراءات التي تنطوي عليها مراجعة أي مشروع والتي تشغل، بالإضافة إلى وحدة التنسيق، صندوق وإدارة البيئة، والبرنامج، ونائب المدير التنفيذي. إن هذا النوع من أنواع الإدارة حسب الطوارئ، مضيعة للوقت والموارد إلى أقصى حد. ويكمن علاج في قرار تتخذه الحكومات بتحرير الأموال في مستهل فترة البرمجة ويفضل أن يتم أدائها دفعة واحدة.

١٤٩- ويود المدير التنفيذي أن يجدد رجاءه بأن تؤدي المدفوعات في وقت مبكر من السنة، ويدعو الحكومات إلى تعيين التواريخ التي يمكن توقع أدائها المدفوعات فيها. إلا أن الخبرة الماضية أظهرت أن أدائها المدفوعات يخلب أن يتم في النصف الثاني من الفترة، وإلى أن يقدر لهذا الاتجاه أن ينعكس فليس ثمة خيار إلا مراعاة التحفظ في تدبير البرامج المقبلة على أساس نمط المدفوعات الحكومية يعاثل النمط الذي شهدناه خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠. ويرد في المرفق الخامس نمط المدفوعات المتوقعة في ١٩٧٩ و ١٩٨٠.

١٥٠- وفي الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة اقترح أحد الوفود أن تقوم الحكومات التي تستطيع ذلك بالمساهمة في الأموال الاستثنائية بمبالغ أكبر من تلك التي أعلنت فعلا التبرع بها. على أنه لم ترد أموال إضافية من هذا القبيل خلال عام ١٩٨٠.

١٥١- وعقب مفاوضات جرت مع المقرر الرئيسي للأمم المتحدة بشأن إدارة الصندوق الاستئماني، قرر المدير التنفيذي أن يقيّد تكاليف الإدارة بالمعدل المعمول به حالياً والبالغ ١٣ في المائة. وستغطي هذه النسبة تكاليف الموظف الإداري وسكرتيرة في وحدة التنسيق فإذا فاض رصيد فيستخدم في تعويض التكاليف الإدارية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (صندوق البيئة، والقسم المالي وقسم الموظفين).

١٥٢- ووفقاً لما اتفق عليه في الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة (الفقرة ٣٧١، من الوثيقة UNEP/IG.14/9)، قام خبير استشاري، في دراسة تعرض الآن في الوثيقة UNEP/IG.23/5، بتقصي إمكانية قيام منظمات أو هيئات غير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإدارة الصندوق الاستئماني. على أن أي تغيير في طريقة الإدارة سيقتضي فترة أطول من الشهور الثلاثة المتبقية بموجب الترتيبات الحالية. ولذا، يوصي المدير التنفيذي بأن تعدد الترتيبات الحالية لفترة مؤقتة أخرى.

- ١٥٣- وسيكون على الأطراف المتعاقدة توجيه توصية مناسبة الى مجلس الادارة حول هذا الموضوع.
- ١٥٤- كما يوصي أيضا ببحث نتائج الدراسة بتعمق في اجتماع خاص لخبراء تعيينهم الحكومات ، على أن يعقد الاجتماع قبل وقت كاف من انعقاد الدورة الثالثة ، التي ربما رفبت الأطراف المتعاقدة أن تبدى خلالها توصياتها بشأن هذه المسألة .

الأعمال التحضيرية لميزانية الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣

- ١٥٥- اقترحت فرنسا في الاجتماع الاستعراضي لعام ١٩٨٠ عقد اجتماع لخبراء في المال والبرمجة قبل انعقاد الاجتماع المقبل للأطراف المتعاقدة ، ربما في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ ، وذلك لاعداد تقييم دقيق للتقديرات الأولية للبرنامج والميزانية عن الأعوام ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ (الفقرة ٥٣ من الوثيقة UNEP/IG.18/7) . وكان انعقاد الاجتماع مرهونا باسهام فرنسا بالتكاليف الإضافية البالغة ١٨٠٠٠ دولار . ولما كانت هذه المساهمة لم ترد في حينها ، فقد أرجئ انعقاد الاجتماع حتى ٢٠ - ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . وسيعمم تقرير الاجتماع في الوثيقة UNEP/IG.23/ INF.25 .

- ١٥٦- وكما سلفت الاشارة ، فقد أشارت بعض البلدان الى امكانية تقديمها أموالا باتفاق ثنائي ، اضافة الى مساهمتها في الصندوق الاستثماري فلعل الاجتماع يطلب من الأمانة مواصلة هــذـه الاتصالات بغية تعبئة موارد اضافية ، نقدية أو عينية ، من الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط وتقديم تقرير بشأن المسألة الى الاجتماع المقبل .

المرفق الأول

المركز حتى ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠، بالنسبة

لا اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث؛ والبروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات، والبروتوكول بشأن التعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة

العدد	التوقيع	التصديق	القبول	الانضمام	بدء التنفيذ
ألبانيا	—	—	—	—	—
الجزائر	—	—	—	—	—
قبرص	١٩٧٦/٤/١٦	١٩٧٩/١١/١٩	—	—	١٩٧٩/١٢/١٩
مصر ^(١)	١٩٧٦/٤/١٦	—	—	—	١٩٧٨/٩/٢٣
فرنسا ^(٢)	١٩٧٦/٤/١٦	—	—	—	١٩٧٨/٤/١٠
اليونان ^(٣)	١٩٧٦/٤/١٦	١٩٧٩/١/٣	—	—	١٩٧٩/٤/٢
إسرائيل ^(٣)	١٩٧٦/٤/١٦	١٩٧٨/٣/٣	—	—	١٩٧٩/٣/٥
إيطاليا	١٩٧٦/٤/١٦	١٩٧٩/٤/٣	—	—	١٩٧٩/٣/٥
لبنان	١٩٧٦/٤/١٦	—	—	—	١٩٧٨/٣/١٢
ليبييا	١٩٧٧/١/٢١	١٩٧٩/١/٣١	—	١٩٧٧/١١/٨	١٩٧٩/٣/٢
مالطة	١٩٧٦/٤/١٦	١٩٧٧/١٢/٣٠	—	—	١٩٧٨/٣/١٢
موناكو	١٩٧٦/٤/١٦	١٩٧٧/٩/٢٠	—	—	١٩٧٨/٣/١٢
المغرب	١٩٧٦/٤/١٦	١٩٨٠/١/١٥	—	—	١٩٨٠/٣/١٥
اسبانيا ^(٥)	١٩٧٦/٤/١٦	١٩٧٦/١٢/١٧	—	—	١٩٧٨/٣/١٢
سوريا ^(٥)	—	—	—	١٩٧٨/١٢/٢٦	١٩٧٩/١/٢٧
تونس	١٩٧٦/٥/٢٥	١٩٧٧/٧/٣٠	—	—	١٩٧٨/٣/١٢
تركيا	١٩٧٦/٤/١٦	—	—	—	—
يوغوسلافيا	١٩٧٦/٩/١٥	١٩٧٨/١/١٣	—	—	١٩٧٨/٣/١٢
الجماعة الاقتصادية الأوروبية ^(٤)	١٩٧٦/٩/١٣	—	—	—	١٩٧٨/٣/١٦

حواشي المرفق الأول

(١) اقرار مع التحفظ

(٢) في ١٦/٢/١٩٧٦ اقتصرت اليونان على التوقيع على الاتفاقية وعلى البروتوكول بشأن التعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة • ووقعت في ١١/٢/١٩٧٧ على البروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات •

(٣) اقتصرت اسرائيل على التصديق على الاتفاقية وعلى البروتوكول بشأن التعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة •

(٤) اقتصرت الجماعة الاقتصادية الأوروبية على اقرار الاتفاقية والبروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات •

(٥) بتحفظ

المرفق الثاني

وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومراكز الأنشطة
الاقليمية • الحالة الوظيفية بتاريخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠

وحدة التنسيق

مشروع داخلي يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
المنسق	مد - ١
عالم بحري متقدم	ف - ٥/٤
تجهيز البيانات	ف - ٣/٢
موظف إداري	ف - ٢
موظف مساعد للبرمجة	ف - ٢
(عالم بحري)	
٥ موظفين للخدمات العامة	
وظيفة واحدة شاغرة	
أ • مانوس (ايطاليا)	
شاغر	
شاغر	
شاغر	
ف • س • شيفيلي (ايطاليا)	

المركز الاقليمي لمكافحة الزيت - مالطة

تقوم المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية بمهمة الوكالة الموازنة بالنسبة
للمشروع ME/0503-76-06

المدير	ف - ٥
نائب المدير	ف - ٤
خبير تقني	
٣ موظفين للخدمات العامة	
ب • ليلور (فرنسا)	
ج • كاميليري (مالطة)	
شاغر	

مركز النشاط الاقليمي لبرنامج الاعمال ذات الأولوية - سبلت

(تقوم يوغوسلافيا بتمويل جميع تكاليف الموظفين والتكاليف ذات الصلة)	
المدير	ب • كالوفجيرا (يوغوسلافيا)
مساعد المدير	أ • باريتش (يوغوسلافيا)

مركز النشاط الاقليمي للخطة الزرقاء - صوفيا أنتيبوليس

فريق التنسيق والتوليف	
(يعمل الاعضاء على أساس عدم التفرغ)	
المنسق	اسماعيل صبري عبد الله (مصر)
الاعضاء	أ • ه • بن ناجي (الجزائر)
	ف • غاسباروفيتش (يوغوسلافيا)

—٢—

المرفق الثاني (تابع)

- ب • لاغوس (اليونان)
 - ا • مخلوف (تونس)
 - ج • بلييغو غوتيليرز (اسبانيا)
 - م • غرينون (فرنسا)
 - ف-٥ متفرغ
 - ف-٦ غير متفرغ
 - ا • ف • ماتيو (فرنسا)
- المستشار الاحصائي للفريق
موظف اداري
موظف واحد للخدمات العامة

مركز أنشطة البيئة والتنمية في البحر الابيض المتوسط — المؤسسة المسؤولة عن الادارة بوصفها منظمة
داعمة للمشروع ME/0503-80-01

- تقوم فرنسا بتمويل تكاليف الموظفين والتكاليف ذات الصلة غير المذكورة أعلاه

المرفق الثالث

قائمة بالاجتماعات التي تم تنظيمها أو الاشتراك في رعايتها في
عام ١٩٨٠ والاجتماعات التي تم التخطيط لها للربع الأول من
عام ١٩٨١

١٩٨٠

٣٠ كانون الثاني / يناير - ١ شباط / فبراير جنيف	فريق الصياغة المعني ببروتوكول المصادر البرية
١٠ شباط / فبراير برشلونة	اجتماع مكتب الاطراف المتعاقدة في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (FP/0503-75-01)
١١-١٣ شباط / فبراير برشلونة	الاجتماع الدولي الحكومي للدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط (FP/0503-75-01)
٣-٤ آذار / مارس جنيف	مشاورة بشأن تجهيز البيانات في المتوسط (FP/0503-75-01)
٤-٧ آذار / مارس جنيف	اللجنة الاستشارية فيما بين الوكالات المعنية بالبرنامج المنسق MED POL (FP/0503-75-01)
١١ أيار / مايو أثينا	اجتماع مكتب الاطراف المتعاقدة في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (FP/0503-75-01)
١٢-١٧ أيار / مايو أثينا	مؤتمر المفوضين المعني بالبروتوكول بشأن مصادر التلوث البرية (FP/0503-75-01)
٩-١١ حزيران / يونيو كان	الاجتماع الاول لفريق تنسيق وتوليف الخطة الزرقاء (ME/0503-80-01)
٣٠ حزيران / يونيو - ٤ تموز / يوليه جنيف	اللجنة الاستشارية فيما بين الوكالات المعنية بالبرنامج المنسق MED POL (FP/0503-75-01)
١-٢٥ تموز / يوليه موناكو	الهيئة الاستشارية المعنية بحلقة البحث المشتركة بين اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي في البحر الأبيض المتوسط وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في كاغلياري (FP/0503-75-01)

المرفق الثالث (تابع)

- ٢٥-٢٩ آب / أغسطس
جنيف
- ٢٤-٢٦ ايلول / سبتمبر
كوننغاغن
- ٢٢-٢٤ ايلول / سبتمبر
سبليت
- ٩-١٣ تشرين الاول / اكتوبر
كاغلياري
- ١٣-١٧ تشرين الأول / اكتوبر
أثينا
- ٣-٦ تشرين الثاني / نوفمبر
جنيف
- ٤-٥ تشرين الثاني / نوفمبر
جنيف
- ١٣-١٤ تشرين الثاني / نوفمبر
جنيف
- ١٧-٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر
مالطة
- ٤-٥ كانون الاول / ديسمبر
جنيف
- اللجنة الاستشارية فيما بين الوكالات المعنية
بالبرنامج المنسق MED POL (FP/0503-75-01)
- مشاورات الخبراء المعنية بالخطوط التوجيهية
لتناول المادة ٧ والمرفق الثالث للبروتوكول
بشأن المصادر البرية (FP/0503-76-05)
- مشاورات الخبراء المعنية بالمستوطنات البشرية
في المتوسط (FP/ME-0104-80-02)
- حلقة البحث الخامسة المشتركة بين اللجنة الدولية
للاستكشاف العلمي في البحر الأبيض المتوسط وبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة، المعنية بالتلوث في البحر
الأبيض المتوسط (FP/0503-75-01, 0503-76-03, 0503-75-04, 0503-76-04, 0503-76-05, 0503-75-07, 0503-76-07)
- الاجتماع الدولي الحكومي المعني بالمناطق ذات
الحماية الخاصة (FP/0503-75-01, ME/0503-79-01)
- مشاورات الخبراء المعنية بمعايير الجودة والبيئة
للزئبق في الأغذية البحرية في البحر الأبيض المتوسط
(FP/0503-75-01)
- مشاورات الخبراء القانونيين المعنية بمشروع البروتوكول
بشأن المناطق ذات الحماية الخاصة (FP/0503-75-01)
- المشاورات المعنية بالبرنامج الاقليمي للسياحة فسي
البحر الأبيض المتوسط (FP/0503-78-02)
- الاجتماع الاستعراضي المعني بانشطة المركز الاقليمي
لمكافحة الزيت في البحر الأبيض المتوسط
(FP/ME-0503-76-06)
- الفريق الصغير للخبراء القانونيين المعني بمشروع
البروتوكول بشأن المناطق ذات الحماية الخاصة

المرفق الثالث (تابع)

١٩٨١

- ١٦-١٦ كانون الثاني / يناير
جنيف
اجتماع الخبراء المعني بتقييم المرحلة التجريبية من
البرنامج المنسق MED POL وبوضع برنامج طويل الأجل
للمرصد والبحث لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط
(FP/0503-75-01, FP/0503-76-03, FP/0503-75-
07, FP/0503-76-04, FP/0503-76-05, FP/0503-
75-04)
- ٢٦-٣٠ كانون الثاني / يناير
جنيف
اجتماع خبراء المال والبرمجة الحكوميين المعني بخطة
العمل والميزانية للفترة ١٩٨١-١٩٨٣ في خطة
عمل البحر الأبيض المتوسط (FP/0503-75- 01)
- ١ آذار / مارس
كان
اجتماع المكتب
- ٢-٧ آذار / مارس
كان
الاجتماع الثاني للأطراف المتعاقدة في اتفاقية
برشلونة (FP/0503-75- 01)

المرفق الرابع
الصندوق الاستئماني الاقليمي لحماية البحر الابيض المتوسط
من التلوث
(بالدولارات الامريكية)

مركز المساهمات لغاية ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠

		١٩٧٩-١٩٨٠ (١)	
المساهمات المستحقة	الدفع	المساهمة المدفوعة (تاريخ الدفع)	المساهمة المعلن عنها
	٢ ٦٩٠		٢ ٦٩٠
	—	(١٩٨٠/١/١٠)	٢ ٦٩٢٠
	—	(١٩٧٩/١١/١٤)	٢ ٦٩٠
	٢١ ٥٣٠	—	٢١,٥٣٠
		(١٩٧٧/١١/١١)	٦١ ٢٢٤ ٤٩
		(١٩٧٨/١/١٦)	١٣٢ ٦٥٣ ٠٦
		(١٩٧٩/٥/٢٥)	٦٨ ٤٩٣ ١٥
		(١٩٧٩/٩/١١)	١٥٢ ٩٤١ ١٧
		(١٩٧٩/١١/٢١)	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠
		(١٩٧٩/١٢/٢٦)	٢٧٥ ٠٠٠ ٠٠
		(١٩٨٠/٧/١١)	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠
(٢٦٧٣ ٧٣٨ ١٣)		١ ٢٩٠ ٣١١ ٨٧	
		(١٩٧٨/٧/٤)	١١ ٥٠٠
		(١٩٧٩/٩/٢٨)	٨٢ ٧٢٠
			٩٤ ٢٢٠
		(١٩٧٩/١١/٨)	١٥ ٠٠٠
		١٩٨٠/٢/١٥(١٩٨٠/٢/٢٦)	٣٠ ٠٠٠
		١٩٨٠/٦/٢٥(١٩٨٠/٦/١٣)	١٦ ٩١٠
			٦١ ٩١٠

ألبانيا

الجزائر

قبرص

مصر

فرنسا

اليونان

اسرائيل

المرفق الرابع (تابع)

المساهمات المستحقة	الدفع	المساهمة المدفوعة (تاريخ الدفع)	المساهمة المعلن عنها	البلد
٧٤٤ ٦١٠	—	—	٧٤٤ ٦١٠	ايطاليا
٨٠٧٠	—	—	٨٠٧٠	لبنان
	(١٩٧٧/١٢/١٢)	١٠ ٣٥٠	٤٣ ٠٧٠	ليبيا
	(١٩٨٠/١٠/)	٣٢ ٧٢٠		
		٤٣ ٠٧٠		
	(١٩٧٧/١١/٢٤)	١ ١٩٢	٢ ٦٩٠	مالطة
	(١٩٧٩/١٢/٥)	١ ٤٩٨		
		٢ ٦٩٠		
	(١٩٧٩/١١/٨)	١ ٣٤٥	٢ ٦٩٠	موناكو
	(١٩٨٠/٢/٦)	١ ٣٤٥		
		٢ ٦٩٠		
	(١٩٧٨/١٠/٣١)	٣ ٠٧٥	١٣ ٤٦٠	المغرب
	(١٩٧٨/١١/٢٨)	١٠٨		
	(١٩٨٠/١٠/١٣)	١٠ ٢٧٤,١٩		
٢٨١		١٣ ٤٥٧,١٩		
٢٠٠	(١٩٨٠/٦/٦)	٤١٢ ٠٠٠	٤١٢ ٢٠٠	اسبانيا
—	(١٩٨٠/١٠/١٤)	٥ ٣٨٠	٥ ٣٨٠	سوريا
—	(١٩٨٠/١/٢٨)	٥ ٣٨٠	٥ ٣٨٠	تونس
٦٣ ٤٤٩,٠٤	(١٩٨٠/٥/٢١)	١٧ ٣١٠,٩٦	٨٠ ٧٦٠	تركيا
٨٥ ٤٣٢	(١٩٨٠/٢/١٣)	٢٢ ٢٤٨	١٠٧ ٦٨٠	يوغوسلافيا

المرفق الرابع (تابع)

المساهمات المستحقة	المساهمة المدفوعة (تاريخ الدفع)	المساهمة المعلن عنها	البلد
١ ١٩٩ ٧٢١٩٨	٢ ٠٠٠ ٢٧٨٠٢	٣ ٢٠٠ ٠٠٠	الجماعة
	(١٩٨٠/٢/١٥) ٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	الاقتصادية
	(١٩٨٠/٥/٢٧) ٢١ ٣٥٦٧٦		الأوروبية
	(١٩٨٠/٧/٨) ٣ ٤٨٣٩٦		
	(١٩٨٠/٩/١٦) ٤ ٢٦٤٢٠		
	(١٩٨٠/٩/٢٩) ١٠ ٨٩٥٠٨		
١ ١٩٩ ٧٢١٩٨	٢ ٠٨٠ ٢٧٨٠٢	٣ ٢٨٠ ٠٠٠	المجموع

(١) المرفق الثامن بالوثيقة UNEP/IG.14/9

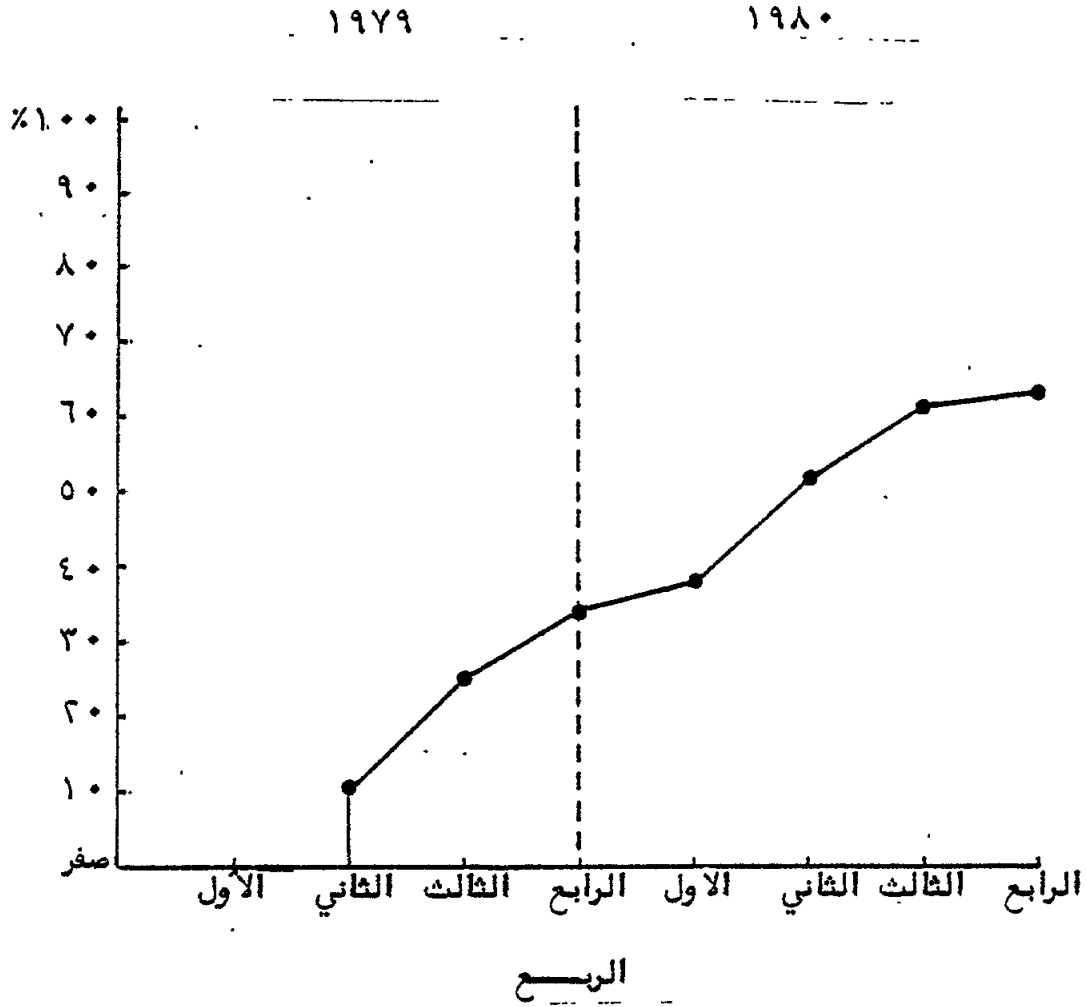
(٢) مدفوعات أعلنت عنها الحكومات

المرفق الخامس

نمط دفع المساهمات في الصندوق الاستئماني للبحر
الأبيض المتوسط للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠

النسبة المئوية		دولارات أمريكية	الفترة
التراكمية	الفصلية		
١١٣٢	١١٣٢	٣٧١ ٣١٥٢٠	لغاية تموز / يوليه ١٩٧٩
٢٥١٣	١٣٨١	٤٥٢ ٩٤١١٢	الربع الثالث من عام ١٩٧٩ (الرصيد)
٣٤١٤	٩٠١	٤٩٥ ٥٣٣٠٠	الربع الرابع من عام ١٩٧٩
٣٤١٤	٣٤١٤	١ ١١٩ ٧٨٩٨٧	مجموع عام ١٩٧٩
٣٧٩٨	٣٨٤	١٢٥ ٨٩٣٠٠	الربع الأول من عام ١٩٨٠
٥٢٢٤	١٤٢٦	٤٦٧ ٥٧٧٧٢	الربع الثاني من عام ١٩٨٠
٦١٩٥	٩٧١	٣١٨ ٦٤٣٢٤	الربع الثالث من عام ١٩٨٠
٦٣٤٢	١٤٧	٤٨ ٣٧٤١٩	الربع الرابع من عام ١٩٨٠
٦٣٤٢	٢٩٢٨	٩٦٠ ٤٨٨١٥	(لغاية ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠) مجموع عام ١٩٨٠
٦٣٤٢	٦٣٤٢	٢٠٨٠ ٢٧٨٠٢	مجموع عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠
٣٦٥٨	٣٦٥٨	١ ١٩٩ ٧٢١٩٨	الرصيد المستحق
% ١٠٠	% ١٠٠	٣ ٢٨٠ ٠٠٠٠٠	المجموع الكلي

رسم بياني يظهر نمط الدفع في الصندوق الاستئماني للبحر
الأبيض المتوسط في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠



مذكرة : تشمل الارقام المتعلقة بالربع الثاني من عام ١٩٧٩ على المساهمات
المدفوعة لانشطة الخطة الزرقاء والتي احتجزت لغاية انشاء الصندوق
الاستئماني *